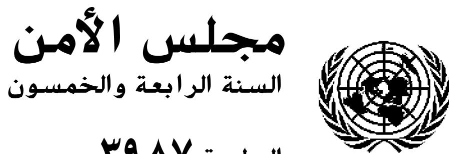
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٨٧
الجمعة، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فالي
	سلوفينيا	السيد تورك
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد دوفال
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/1999/278)

99-85183

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

الإعراب عن مشاعر المواساة فيما يتصل بحادث تحطم الطائرة العمودية مؤخرا في هايتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): في بداية هذه الجلسة أود، بالنيابة عن مجلس الأمن، أن أعرب عن مشاعر المواساة العميقة مع حكومات وشعوب الاتحاد الروسي والأرجنتين والولايات المتحدة للخسارة الكبيرة في الأرواح التي تكبدتها في حادث تحطم طائرة عمودية تعمل لحساب الأمم المتحدة في هايتي يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٩. أرجو من ممثلي الاتحاد الروسي والأرجنتين والولايات المتحدة أن ينقلوا إلى حكوماتهم وإلى الأسر المنكوبة تعازينا العميقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/1999/278)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وأوغندا وبوركينا فاصو وبوروندي والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسودان وكينيا ومصر واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كاستروب (ألمانيا)، والسيد مبابازي (أوغندا)، والسيد كافاندو (بوركينا فاصو)، والسيد نداروزانيي (بوروندي)، والسيد دوردا (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد فيرميولين (جنوب أفريقيا)، والسيد مازيمهاكا (رواندا)، والسيد كاساندا (زامبيا)، والسيد موشتوا (زمبابوي)، والسيد عروة (السودان)، والسيد ماهوغو (كينيا)، والسيد عبد العزيز (مصر) والسيد تاكاسو (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب القاعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة حول الرسالة المؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، والمتضمنة في الوثيقة S/1999/278.

المتكلم الأول على قائمتي سعادة السيد ليونار شي أوكيتوندو، وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أرحب به وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن سعادتي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن اليوم. إن رئاستكم تشكل فخرا لي، فالصين تحتفظ بعلاقات ممتازة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجد من واجبي أن أشكركم على السماح لوفدي بأن يتكلم هنا بحثا عن سبل ووسائل إنهاء العدوان المسلح الذي تعاني منه بلادي.

ولا يسعني إلا أن أشكر سلفكم، سعادة السيد روبرت فولر، سفير كندا، على الحنكة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي وبخاصة الاتصالات المثمرة التي أجراها مع وفد بلادي بشأن جلسة اليوم. كما أود أن أعرب عن شكري الخالص لأعضاء مجلس الأمن على موافقتهم على هذا الطلب، وهو في نهاية المطاف، طلب مشروع.

إن المادة ٥٢ من الميثاق تحض مجلس الأمن على أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق التنظيمات الإقليمية. ووفدي يعي جهود مجلس الأمن لضمان التنفيذ الواجب لهذا الحكم، وبخاصة في البيانين الصادرين عنه بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشعر بالامتنان الشديد لذلك. إلا أننا يجب ألا ننسى أن الفقرة الأخيرة من نفس المادة تسمح لمجلس الأمن بأن يطبق في الوقت ذاته أحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق.

ولهذا قرر وفدي أن يعمل على استهلال العملية التي

أدت إلى هذه المناقشة لتحقيق الهدف المشروع وهو جذب انتباه المجلس إلى الخطر الذي يشكله استمرار الصراع الدائر حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا نريد أن نطيل على هذه الجلسة بإعادة سرد الوقائع والأحداث التي يعرفها الحاضرون معرفة تامة. إلا أن وفد بلادي يود أن يجعل الرأي العام العالمي على بينة من النقاط الدقيقة التي تعني أن العملية التفاوضية، بالرغم من كل تنازلات حكومة بلدي، لم تؤد بعد إلى التوقيع على وقف إطلاق النار. إن الجهود التي بذلتها بعض البلدان الأعضاء في منظمتنا، على الصعيدين الإقليمي والدولي، لإيجاد تسوية سلمية للصراع، ربما كانت تتكلل بالنجاح لو أن كل الأطراف المعنية تصرفت بحسن نية وبأمانة طيلة عملية التفاوض.

غير أن تعنت وتشدد رواندا وأوغندا وتصميمهما على البقاء في الأراضي الكونغولية شكلت العقبات الوحيدة في سبيل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الكونغولية.

من المؤكد أن المفاوضات مستمرة على الصعيد الإقليمي في منظمة الوحدة الأفريقية التي أود أن أشيد بجهودها، ولكن ينبغي أن نعلم أن المشاركة الفعالة من جانب المجتمع الدولي لن تعرقل بأي حال هذه الجهود الإقليمية. وبالتالي رأت حكومتي نتيجة توقف عملية التفاوض، أن الوقت مناسب لكي تناشد المجتمع الدولي أن يزيد من مشاركته في البحث عن حل دائم وسلمي للصراع.

وترغب حكومتي في أن تسترعي انتباه الأمم المتحدة إلى تصميم الأمة الكونغولية بأكملها وإلى حاجتها القصوى إلى السلام وإلى الأمن الداخلي والخارجي. وتتوقع من المجتمع الدولي أن يتدخل تدخلا حقيقيا وإيجابيا، بغية دفع المعتدين إلى الدخول بإخلاص في مفاوضات تستهدف كفالة السلام والاستقرار الإقليميين. وسيهيئ هذا المناخ تحقيق برنامج للتعمير والتنمية الوطنيين الذين يتطلع إليهما كل الكونغوليين. وتعتقد حكومتي بأن حسم الأزمة الحالية يتطلب عقد مؤتمر إقليمي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى يجمع معا الزعماء وقوات معارضة كل منهم تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

ولا يحتاج المرء إلا للنظر إلى الوراء وإلى عملية التفاوض من أجل إرساء السلام التي بدأت في لوساكا لكي يجد أن بلادي غيرت موقفها تغييرا كبيرا لصالح إجراء مفاوضات تؤدي إلى وقف إطلاق النار. ولنتذكر في هذا الصدد أن حكومتي قررت أن تجمع سكان البلد كافة، داخل البلد وخارجه، لدراسة أسباب هذه النزاعات وأخذها في الحسبان في إدارة الشؤون العامة.

ويعلم الأعضاء أن حكومتي اقترحت للتو إجراء مناقشة وطنية تشترك فيها كل القوى النشطة للأمة الكونغولية، ومستوى هذه التنازلات يبرهن على المرونة التي تحلينا بها في استجابتنا لضرورة التوصل إلى حل سلمي للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى.

ولم يجد أي تنازل من تنازلاتنا استجابة مماثلة من جانب المعتدين، وإن مجلس الأمن على علم بذلك. وسيتذكر المجتمع الدولي أنه اضطر لممارسة ضغط هائل على أوغندا ورواندا لكي تعترفا بتورطهما العسكري في الأراضي الكونغولية وباشتراكهما في هذه الحرب. فهل تتوقف ممارسة الضغط عند ذلك، بالرغم من رفض هذين البلدين الانسحاب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ وهل يتعين علينا أن نظل نستمع إلى القصص عن الأعمال الوحشية التي يرتكبها يوميا هذان البلدان ضد أكثر قطاعاتنا السكانية ضعفا، وهي أعمال وحشية شجبتها المنظمات غير الحكومية مرارا وتكرارا؟

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تشترك مع تسعة بلدان أخرى في أكثر من ٦٠٠ ٩ كيلومتر من الحدود البرية تتعرض كلها للتهديد أو لخطر زعزعة الاستقرار. وعندما تولى الرئيس لوران ديزيريه كابيلا الحكم حرص على إرساء السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى التي كان يسودها الاضطراب الشديد، واستهدف نشر السلام والأمن والتنمية. ولنتذكر مبادرة الرئيس كابيلا الذي نظم، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمرا إقليميا بشأن السلام والتنمية في المنطقة الفرعية.

ولكن ذلك لم يأخذ في الاعتبار سوء النية، وبخاصة الاطماع الكبرى للمعتدين الحاليين الذين سعوا إلى ضمان فشل هذه المبادرة.

ومسألة تعليل هذا العدوان بوجود حالة من

الاضطراب أمر ليس بجديد. فالبيان الذي أدلى به وزير خارجية أوغندا في لوساكا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ يدل على ذلك بوضوح. فقد قال إن شواغل أوغندا فيما يتعلق بالأمن كانت موجودة قبل تولي الرئيس كابيلا الحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومما يؤسف له أنه يتضح في حالة أوغندا وحليفتها رواندا أنه بعد مرور بضع سنوات على الانقلابين اللذين دبرتهما السلطتان الحاليتان في هذين البلدين، لم يُبذل أي جهد للاتصال بالمعارضين المنفيين لادماجهم ضمن هيكلي مجتمعيهما.

وبما أن المثل السائد يقول إن لا مكان كالوطن، فإن هؤلاء المنفيين السياسيين سيسعون إلى التماس كل الوسائل الممكنة للالتحاق مجددا بمجتمعاتهم. وهذا حق مشروع تماما. وبما أنهم مثلهم مثل حكوماتهم، يجدون أن لغة السلاح أقوى من لغة الحوار، فإن حالة انعدام الأمن ستزداد بالنسبة للسكان المحليين والأجانب على حد سواء. والجريمة النكراء التي ارتكبت بحق السياح الأجانب في حديقة بيوندي، في أوغندا، تعد مثالا سيئا على ذلك، وستبقى حية في ذاكرتنا.

أي موقف موضوعي ينبغي أن يعتمده الزعماء المسؤولون في ظل هذه الظروف؟ أعتقد أن بإمكانهم أن يتقربوا من معارضيهم ويتفاوضوا معهم، كما يصرون علينا أن نفعل، ليتسنى لهم أن يعمروا بلدانهم.

ومن أسف أن الحالة لم تكن كذلك. لقد وجدوا أن من الأسهل عليهم نقل حربهم إلى الأراضي الكونغولية. واليوم، أصبحت نتائج تلك الحرب المترتبة على السكان الأصليين، لا سيما احتلال الأراضي الشرقية، مروعة وتبعث على أشد الأسى. وعلى سبيل المثال، أشير إلى المذبحة التي سقط فيها ٨٥٨ شخصا في كاسيكا؛ والمذبحة التي سقط فيها أكثر من ٦٠٠ شخص في ماكوبولا؛ وفي الآونة الأخيرة المذبحة المروعة التي وقعت في كاميتوغا، وجميع هذه المذابح ارتكبت على أيدي الجيش الوطني الرواندي. وأود أن أعفي المجلس من الإطالة في سرد سلسلة المجازر التي ارتكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشير فقط إلى وثيقة مجلس الأمن S/1999/205، المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، التي أحالت فيها حكومتي نسخة من الوثيقة المعنونة "الكتاب الأبيض: بشأن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والقواعد الأساسية للقانون الإنساني من قبل البلدان المعتدية (أوغندا ورواندا وبوروندي) في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية".

ورغم تعقد المشكلة والأهوال التي ارتكبت في الأراضي الكونغولية المحتلة من جانب القوات المسلحة النظامية التابعة للبلدان المجاورة، اكتفى المجتمع الدولي، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، بإصدار بضعة إعلانات واجفة بشأن انتهاكات السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن إصدار إدانة قوية لانتهاك المبادئ الأساسية لميثاقي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة من شأنه الحؤول دون تعثر المفاوضات وارتكاب فظاعات الحرب في الميدان. وعدد هذه الفظاعات الآن لا يحصى ولا تزال تنزل بالسكان المدنيين خسائر فادحة جدا.

فخلال سبعة أشهر من الحرب، قتل آلاف الأبرياء بأبشع الطرق؛ وجرى ضرب أعناق البعض منهم. وهذا يتجاوز حدود الخيال.

هذا هو السياق الذي قدمت فيه اليوم إلى المجلس لكي أرجو منه أن يتصدى للحالة بموضوعية بغية إنهاء الأعمال القتالية في بلدي بالوسائل السلمية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تذعن حكومتي بسهولة لنشر قوات حفظ السلام لضمان السلم والأمن على طول الحدود. ولكن حتى متى يمكن أن تظل قوات حفظ السلام فعالة في منطقة البحيرات الكبرى، إذا لم تؤد المصالحة بين الأطراف المتحاربة في البلدان التي هاجمت بلدي إلى إندماج جميع قوى القواعد الشعبية في تلك الدول في هياكل بلدانها.

وكما أكدت في وقت سابق، فإن حدود بلدي مع جيرانها إلى الشرق تمتد أكثر من ٢ ٠٠٠ كيلومتر. وهكذا، يجب على المرء أن يتساءل كيف يمكن ضمان السلم والأمن فعلا، وقبل أى شيء ما هو الوقت اللازم لنشر هذه القوة. وينصب اهتمامنا على إنهاء استشهاد السكان في المقاطعة الشرقية وفي مقاطعة كيفو في أسرع وقت ممكن، وهما لا تزالان تخضعان لاحتلال القوات المسلحة النظامية التابعة لأوغندا ورواندا.

لقد سئمت حكومتي مجرد إصدار بيانات حسن النوايا. إنها تريد حلا حاسما لهذه المسألة بمساعدة

المجتمع الدولي برمته. ولهذا السبب، فإنها تدعو مخلصة، بعد انسحاب قوات العدوان، إلى عقد مؤتمر إقليمي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، يدعى إلى حضوره الزعماء ومن يعارضونهم. لقد أعددنا المسرح لمشاركتنا وإن حكومتي على استعداد للدخول مع المعارضة بكاملها في نقاش وطني، عندما يكون ذلك ممكنا. وهذا النهج ضروري لكل من أوغندا ورواندا، إذ تعانيان من التفكك الوطني، وهو السبب الحقيقي لحالة انعدام الأمن في بلديهما وفي منطقة البحيرات الكبرى.

وإن الهيئة التي تتمتعون سيدي بشرف قيادتها اليوم ألقى المجتمع الدولي على كاهلها مسؤولية جسيمة عن صون السلم والأمن الدوليين. وتعاني منطقة البحيرات الكبرى من حالة عدم استقرار مزمنة ومن انهيار - كامل للسلام، مما يؤدي ببؤرة التوتر إلى التغير المتواصل في غياب حل حاسم فبالأمس كانت رواندا؛ واليوم، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومن سيكون غدا؟ لا أحد يدري.

الفقرة ٢ من المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن يعمل المجلس وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئه في ظل هذه الظروف. ولهذا السبب تود حكومتي أن ترى مجلس الأمن يشارك مشاركة أكبر في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع الحالي. وحكومتي تسعى إلى السلام وتود أن تعيش في وئام وتفاهم مع جميع جيرانها. وتوافق حكومتي على توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، يعقبه نشر قوة للفصل على طول الحدود، مع جدول زمني دقيق لانسحاب القوات المعتدية. وستناط بهذه القوة مهمة مراقبة الحدود التي تشاطرها جمهورية الكونغو الديمقراطية مع بوروندي، ورواندا وأوغندا، وضمان الأمن في المناطق الحدودية.

إن حكومتي مصممة بصورة حاسمة أيضا على إعادة إرساء دولة القانون والحريات الأساسية في سائر أنحاء أراضيها الوطنية وأعلنت رسميا فتح الساحة السياسية، لا سيما من خلال سن القانون ١٩٤ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بشأن السماح للأحزاب السياسية بممارسة أنشطتها بحرية. ودللت حكومتي مؤخرا على حسن نيتها تجاه هذا الافتتاح الرسمي باقتراح عقد مناقشة وطنية تشمل كل منطقة، وكل اتجاه سياسي وكل قطاع اجتماعي سياسي في البلاد، بما في ذلك ما يسمى بالمتمردين، وذلك لتمكينهم من تدارس مستقبل الأمة الكونغولية والعمل من أجله عند فجر الألفية الثالثة. وتؤيد حكومتي تأييدا تاما الفكرة التي اقترحتها فرنسا بعقد مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

وحكومتي مقتنعة بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستنجح في استعادة السلم والوئام المحلي. إلا أن ضمان السلام في سائر أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، فإن من الأهمية القصوى بمكان أن يسود السلام داخل الحدود الوطنية لبوروندي ورواندا وأوغندا. ويقع على كاهل المجتمع الدولي الواجب والالتزام بمساعدة هذه البلدان الثلاثة على حسم مشاكلها الداخلية، التي تشكل مصدرا لزعزعة الاستقرار الإقليمي. وبوسعي أن أؤكد للمجلس بأن حكومتي مستعدة فعلا للاشتراك النشط في هذه الاجتماعات في المستقبل.

وإلى أن تتخذ هذه الخطوات، فإن مجرد إصدار بيان رئاسي عن المجلس لا يمكن الأمل بأن ينهي على وجه السرعة المحرقة التي تتورط فيها رواندا وأوغندا. صحيح ان الهدف الظاهري، كما يعلنه المعتدون، هو مسألة انعدام الأمن على طول الحدود. وقد سبق أن اقترحت حلا فعالا لذلك. ولكن إذا كانت هناك دوافع خفية، وهي إن كانت تخفى على الوفد الكونغولي فإنها قد لا تخفى على أعضاء مجلس الأمن، فهل يمكن لهذه الدوافع الخفية أن تطغى على اعتبارات الحياة للآلاف من المواطنين الكونغوليين الذين ما زالوا يقتلون ظلما وبهتانا بأسلحة المعتدين.

ونظرا للصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين، وريثما يتخذ المجتمع الدولي خطوات إضافية لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى بأكملها، فإن أقل ما تتوقعه حكومتي من هذا الاجتماع هو الإدراك أولا بأن بلدي ضحية عدوان مسلح، على النحو المحدد في القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩)، الذي اعتمدته الجمعية العامة بهدف تعريف العدوان.

وثانيا، فنحن نتوقع إدانة ذلك الاعتداء؛ وثالثا، نسعى إلى أن يحترم المعتدون القانون الإنساني الدولي احتراما كاملا؛ ورابعا، نتوقع أن تنسحب قوات المعتدين من أراضينا. وفي هذا الصدد يمكن للمجلس أن ينتفع بأحكام المواد ٣٩ إلى ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وخامسا، نلتمس من مجلس الأمن أن ينشر قوة فصل على طول

الحدود المشتركة. وبما أن ذريعة المعتدين لتبرير اعتدائهم هي بالتحديد انعدام الأمن على طول الحدود، فبوسع قوة الفصل هذه أن تراقب الأمن على طول الحدود المشتركة. وأخيرا فإن حكومتي تطالب بعقد مؤتمر دولي بشأن استعادة السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أحتفظ بالحق في الكلام لاحقا في هذه المناقشة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر وزير حقوق الإنسان بجمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي.

السيد دوفال (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إليكم وأن أهنئكم لتيسير إمكانية مناقشتنا اليوم، ونحن نرحب بحضور الأمين العام هذه المناقشة.

وترجو كندا أن تفيد مناقشة التسوية السلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأفكار التي سوف نناقشها، في تحديد حل لهذا الصراع الذي امتد للأسف في أنحاء المنطقة وأصبح يؤثر الآن على عدة بلدان.

وتؤكد كندا منذ البداية أن أي حل عسكري لا يمكن أن يحل صراعا هو في أساسه سياسي، وأن المفاوضات وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى حل دائم وإلى عودة السلام والاستقرار إلى منطقة تعرضت بالفعل إلى معاناة لا حد لها. وكندا، شأنها شأن منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن، تعلق أعلى الأهمية على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، سواء بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو لجيرانها.

إن اقتران الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النيران بالمناقشات الجادة التي شملت كل الأطراف يوفر الحل الوحيد للفتور العسكري الذي نشأ من ثمانية أشهر من الصراع الذي اشتركت فيه القوات المسلحة التابعة لثمانية بلدان وأكثر من عشر ميليشيات.

وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعوب المنطقة كلها يريدون السلام. وهم يريدون احترام سيادتهم وحدودهم وضمانات لأمنهم. وهم لا يرغبون في الحرب بل في العودة إلى عملهم الإنمائي المنتج وإلى إقرار الديمقراطية.

وتؤيد كندا بلا تحفظ الجهود التي يبذلها القادة الإقليميون للتوصل إلى حل متفاوض عليه. وننضم إلى زملائنا في مجلس الأمن في دعوة رئيس زامبيا، شلوبا ودعوة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى مواصلة جهودهم الدؤوبة. فلقد تحقق الكثير بالفعل. غير أن وقف إطلاق النار لم يؤت ثماره بعد.

ويجب على جميع القوات أن تشارك في وقف لإطلاق النار مع احترام لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ويجب أن يصاحب وقف إطلاق النار جدول زمني لانسحاب جميع القوات الأجنبية المشتركة في هذا الصراع، ومراقبة الترتيبات وفقا لاتفاقات لوساكا. ونحن نرى أن هذا شرط أساسي لاستعادة السلام والاستقرار في وسط أفريقيا.

وكندا على استعداد، كما أعلنت في خريف عام ١٩٩٨، لأن تبحث اشتراك الأمم المتحدة النشط، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، تنفيذا لاتفاق فعال لوقف إطلاق النار ولإجراء عملية متفق عليها من أجل التسوية السياسية للصراع. وتؤيد التدابير الملموسة والمستدامة والفعالة التي يتخذها مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية.

ففي أي صراع يكون السكان المدنيون هم الذين يعانون أقسى العواقب. والحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتدهور بشكل خطير وتسهم في زيادة أعداد المشردين. ثم إننا نشهد للأسف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها كل أطراف الصراع. فالسكان الكونغوليون عانوا بما فيه الكفاية. ونحن نثني على الجهود الشجاعة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة بغية تنفيذ برنامج رئيسي للقاحات في كل أنحاء البلد. ونثق أن حسن النية الذي تبديه جميع الأطراف دعما لهذه الحملة، بغض النظر عن ولاءاتها، سوف يتجدد عندما تعمد المنظمات الإنسانية إلى تخفيف معاناة الشعب الكونغولي.

غير أن وقف إطلاق النار وترتيبات المراقبة والمساعدة الإنسانية سوف تبقى ضعيفة إن لم يتبعها حوار بين شتى عناصر المجتمع الكونغولي المدني

والسياسي. ويجب أن يؤدي هذا الحوار إلى توافق آراء وطني وإلى اختيار مؤسسات كونغولية صرف يختارها الكونغوليون جميعا ويقرونها. وسوف يؤدي هذا التحول إلى إعادة إقرار سيادة القانون واستعادة نظام قضائي نزيه ومستقل، وإلى احترام حقوق الجميع دونما تمييز على أساس الأصل العرقي. ويجب أيضا أن ينهي ثقافة الإفلات من العقاب التي لا تزال متفشية في المنطقة.

ونحن نرى أن تنفيذ هذه العناصر ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية بين الكونغوليين، وللتعمير والاستقرار في البلد والمنطقة بأسرها.

(تكلم بالإنكليزية)

ولضمان السلام الدائم يجب أن نجد حلولا لمختلف المشاكل التي أثقلت كاهل منطقة وسط أفريقيا زمنا طويلا. وقد أدى سوء الحالة إلى وضع خطط لأن يعقد برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مؤتمر دولي بشأن السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية.

وكندا تؤيد هذه الفكرة. ونرى أن على بلدان المنطقة بل والمجتمع المدني الأفريقي ككل أن يشاركوا في ذلك المؤتمر. فمشاكل المنطقة بما فيها مشاكل الجنسية وتطبيق القانون العرفي بدلا من القانون القضائي، لا يمكن حلها دون مساهمة حيوية من المجتمعات المدنية في المنطقة. وتدعو كندا المجتمع الدولي إلى أن يواصل نظره في هذه القضية الهامة كي يتسنى عقد ذلك المؤتمر حينما تتاح الفرصة لعقده.

ويظل موقفنا ثابتا بالنسبة لتأييدنا لعملية الوساطة الإقليمية وإيجاد حل سلمي ودائم للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فنحن نشجع بشدة الأمين العام، السيد كوفي عنان، على مواصلة العمل بنشاط مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومع جميع الأطراف المعنية وصولا إلى حل سلمي، ونرجو أن ينظر في وقت قريب في توصياته الملموسة بشأن دور الأمم المتحدة الممكن في تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقصد إيجاد سبيل للسير قدما في هذا الصراع الذي يبدو عسيرا. فلنأمل أن يأتي اليوم الذي يعلو فيه أخيرا صوت العقل على منطق الحرب. كما أننا نقر بالفضل لحضور الأمين العام بيننا صباح هذا اليوم ونشكره على ذلك. وفي نفس السياق نحيي حضور وزير حقوق الإنسان بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الحالة المأساوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظلت سببا لقلق حكومتي البالغ. فإلى جانب التهديد الحقيقي الذي تشكله مجموعة عوامل لسيادة بلدي وسلامته الإقليمية واستقلاله، تحولت منطقة البحيرات الكبرى نفسها بكاملها إلى برميل بارود. وخلال هذه العملية كانت هناك ادعاءات خطيرة بمذابح وأشكال أخرى من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلى هذا، تظل الحالة الأمنية محفوفة بالخطر؛ ومع استمرار تدهورها يتزايد أيضا عدد اللاجئين والمشردين داخليا فلنغتنم هذه الفرصة لنذكر الأطراف بالتزاماتها باحترام وحماية حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها في عام ١٩٧٧. كما نحثها على أن تتيح وصول المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها، وأن تكفل سلامة جميع موظفي المساعدة الإنسانية.

وإزاء هذه الخلفية نجتمع اليوم لنرى ماذا بإمكاننا أن نفعل، عن طريق بذل جهد دولي متضافر، من أجل إيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى نحو أوسع، في منطقة البحيرات الكبرى. ويبدو أن التاريخ على وشك أن يعيد نفسه، ولكن يجب أن تكون لدينا عزيمة مشتركة لنتأكد من عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت في الماضي. ويذكر أن عملية إنهاء الاستعمار في الكونغو كانت تشبه عملية ولادة مؤلمة، أعقبتها حسابات صعبة للحرب الباردة، وما تلى ذلك كان سرا مباحا. وهكذا تم ضياع جيل بأكمله! وبعد أن خرجت بالكاد جمهورية الكونغو الديمقراطية من تلك الحالة المؤسفة إضافة إلى تقلبات كان يمر بها بلد هو في طور الانتقال، غرقت فجأة في سلسلة من المشاكل الداخلية والخارجية. ولم تسفر هذه الحرب حتى الآن عن فائدة لأي طرف من

الأطراف. والنتيجة الخالصة، في أفضل حال، هي تشريد جماعي للسكان المدنيين، ومعاناة يعجز وصفها، وخسارة في الأوراح، ونقص في الأغذية، وتفشي الأمراض والمحن الاقتصادية.

وبما أن للمشكلة آثار إقليمية، فإن وفد بلادي ما فتئ يعرب عن الدعم للمبادرات الدبلوماسية الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يشيد مجددا بالجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي توكل إلى الرئيس شيلوبا بذل هذه الجهود. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأمن الجماعي لجميع البلدان في المنطقة يمكن معالجته على نحو مناسب عن طريق عملية لوساكا. ويحدو غامبيا، حكومة وشعبا، رغبة أكيدة في أن تصغي الأطراف إلى صوت العقل وأن توقف الأعمال العدائية فورا، وتقبل إطارا لوقف إطلاق النار مثلما اتفق عليه بالفعل من حيث المبدأ كجزء من عملية لوساكا، والدخول في مفاوضات بشأن تنفيذ الترتيبات ورصدها. وإن المحادثات عن قرب التي استهلت مع الثوار هي خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي إذن متابعتها.

ونحن نعتقد أن التفاوض في هذا الصراع الصعب والمعقد هو الطريق الصحيح. والحل العسكري ليس بالتأكيد الخيار الأفضل. ولذلك ينبغي للأطراف في الصراع أن تأخذ عملية لوساكا بجدية. ويحدونا وطيد الأمل في أن يكون اجتماع اليوم حافزا على إعادة تنشيط تلك العملية. وينبغي للمتقاتلين ألا يفوتوا هذه الفرصة الذهبية لتحويل حالة الجمود التي تشهدها القوات حاليا إلى وقف رسمي لإطلاق النار. ومن شأن هذا بدوره أن يمهد السبيل أمام الأمم المتحدة للاضطلاع بدور أكثر نشاطا عن طريق نشر قوة لحفظ السلام. وهذا هو الموعد الذي طال انتظاره مع التاريخ والذي ندعو إليه، ولكن حتى يحدث هذا الأمر يجب على الأطراف في الصراع أن توافق أولا وقبل كل شيء على وقف لإطلاق النار، وهو بدونه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل الكثير لمساعدتها. ويجب أن تفهم أن أمن بلدانها يرتبط بعضه ببعض ارتباطا لا انفكاك منه، ومن مصلحتها بالتالي أن تعمل معا من أجل تحقيق الأمن الجماعي لها جميعا. ويمكن حينئذ عقد مؤتمر دولي للسلام لمعالجة جميع المسائل الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أشكركم على اتخاذكم المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة، بوجود الأمين العام، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا شك أن هذا الموضوع هو موضوع معقد من الناحية القانونية وحساس من الناحية السياسية. ونحن على اقتناع بأن الخطوة الأولى لحل المشكلة تتمثل في الاعتراف بوجودها. هذا ما فعلناه نحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الماضي مع مشاكلنا الخاصة بنا. ونجحنا، بتفهم ودعم من المجتمع الدولي وبحفز من رغبتنا في إيجاد حلول حقيقية ونهائية وسلمية للنزاعات، في التحرك قدما وفي إحلال السلام وإحراز تقدم ملموس لشعوبنا. وبناء عليه، بوسعنا أن نفهم حالة التعقيد التي تتصف به الحالة الراهنة في بعض أنحاء أفريقيا.

إننا نعالج الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية باحترام كبير. ونحن نسترشد برغبة حقيقية في الدفاع عن السلام وفي تشجيع الأطراف على الانتقال إلى مسار المفاوضات.

إن هذا الصراع هو صراع معقد قانونيا. ونحن نرى أنه ليس حصرا صراعا داخليا وليس حصرا صراعا دوليا. وإن تأثير ومدى كل جانب من هذين الجانبين يمكن مناقشتهما، إلا أنهما قائمان بالتأكيد. وفي الوقت نفسه، فإن الصراع يتصف بحساسية سياسية لأنه يُعنى مباشرة أو غير مباشرة ببلدان رئيسية في المنطقة دون الإقليمية وثمة احتمال خطير بانتشاره.

ولا شك أن المسؤولية الرئيسية عن حل الصراع تقع على عاتق المعنيين به مباشرة. ولا يمكن لطرف ثالث أن يفرض حلا دائما إذا لم يكن لدى الأطراف الإرادة السياسية لاعتماده. ومع ذلك، لا نزال نعتقد أنه من الأهمية بمكان استكشاف الخيارات التي يمكن أن تشجع على هذا الحل أو أن تشير إلى السبيل المؤدي إليه. وفي هذا الصدد، تؤيد الأرجنتين بقوة الجهود الإقليمية المبذولة، فضلا عن عملية لوساكا. وهذا لا يستثني مجلس الأمن من الاضطلاع بدور عن طريق تقديم دعم ملموس للمبادرة الإقليمية خلال مراحلها المختلفة. وخلال المرحلة الراهنة، تكمن الأولوية في التوصل إلى وقف فعال لإطلاق

النار. وتكمن المرحلة الثانية في كفالة وتعزيز وقف إطلاق النار هذا عن طريق عملية لحفظ السلام. ومساعدة الأمم المتحدة ضرورية في كلتا الحالتين.

ولئن كانت المفاوضات في هذه الصراعات هي مفاوضات سياسية بالدرجة الأولى، فهذا لا يستثني تنفيذ مبادئ وقواعد القانون الدولي. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، نعتقد أن المبادئ القانونية التالية ضرورية.

أولا، ثمة التزام بحل النزاع سلميا. وهذا الالتزام لا ينطبق على الوسائل فحسب، بل على النتائج أيضا. لذلك، نعتقد أنه بتوفر المرونة الضرورية ودون المساس بالمركز القانوني للأطراف في هذا الصراع الحساس، فإنه ينبغي السعي إلى وضع آليات لإجراء حوار حاسم.

وثانيا، ينبغي أن يُذكر مرة أخرى أن استعمال القوة لا يُعمل الحقوق الإقليمية أو يُضفي الطابع الشرعي على تغييرات في الحدود المرسومة. وقاعدة ثبات الحدود الاستعمارية وهي مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام وهي تنطبق على القارة الأفريقية مثلما تنطبق على القارة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، فإن احترام مبدأ السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضروري. وهذا لا يتعارض مع مبدأ حماية الأقليات. ومثلما جرى بنجاح في أماكن أخرى، من الممكن إنشاء نظام ضمانات يحمي الهويات العرقية والثقافية للأقليات.

ومن هذه المبادئ القانونية الضرورية، نود أن نؤكد مجددا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو مبدأ يتعارض مع وجود قوات أجنبية. ويجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تحل عن طريق المفاوضات والحوار، وبمساعدة الأمم المتحدة إذا لزم الأمر، ومع جيرانها، جميع المسائل الأمنية التي تؤثر على حدودها المشتركة.

وفي هذا الجانب، أي السياق القانوني، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت ولا تزال تقع في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل أيضا جوهر المشكلة. فهذه الانتهاكات الفظيعة تستحق منا الاهتمام والمزيد من الإدانة العلنية. ونحن نحث على التحقيق في هذه الأحداث على النحو الواجب ومعاقبة مرتكبيها.

ونرى أن إيجاد حل طويل الأمد للمشاكل التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يتسنى على نحو منعزل، بل يجب أن يوجد في إطار الاستقرار السياسي للإقليم ومع توفر توقعات معينة في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية. ولذا نعتقد أن عقد مؤتمر دولي عن منطقة البحيرات الكبرى - كما اقترحت فرنسا - إذا ما قام في إطار الظروف الملائمة والوقت المناسب، يمكن أن يوفر محفلا مناسبا لتحليل كل هذه الجوانب الخاصة بالحالة الإقليمية بصورة شاملة.

ختاما، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم بالنيابة عن حكومة الأرجنتين على تعازيكم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد أندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انعقد مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ للنظر في تضافر الجهود الدولية لتعزيز السلم والاستقرار في أفريقيا. وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨، قدم الأمين العام، بناء على طلب مجلس الأمن، تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318). وكان ذلك، بحق، وما زال، حدثا حسن التوقيت، لأن أفريقيا تحتاج اليوم - أكثر من أي وقت مضى - إلى السلم والتنمية من أجل تحقيق الرخاء لكل شعوبها. ولا يمكن للدول ولا الشعوب أن تستغني عن التعاون لصالح الجميع. وتحتاج الإنسانية إلى التضامن وإلى اقتسام كل المنافع المستمدة من التراث المشترك بيننا جميعا على أساس المساواة والاحترام المتبادل والدعم المتبادل من أجل مستقبل مشترك. ونحن في هذا السياق ننظر إلى جلسة اليوم.

إن الغزو الذي وقع على جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل أوغندا ورواندا زج بذلك البلد في أتون حرب مدمرة أدت إلى قتال بين الأفارقة في ساحة الحرب، وهي حرب لا تكسب منها المنطقة ولا أفريقيا

بوجه عام شيئا على الإطلاق؛ فهي حرب تتنافى مبرراتها مع مقاصد وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

لقد قيل، وعن حق، إن الدول الأفريقية المستقلة في الستينات ورثت الحدود الاستعمارية بالإضافة إلى التحدي الذي شكلته تلك التركة لسلامتها الإقليمية ولمحاولاتنا تحقيق الوحدة الوطنية. وعلى أساس الرؤية الجماعية المشتركة تلك قررت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٤ أن تقبل الحدود الموروثة عن السلطات الاستعمارية. لذلك فإن ما بقي على أفريقيا أن تفعله هو صياغة الوحدة الوطنية وحسن الجوار والتعاون. وأي انحراف عن هذه المبادئ ستكون له عواقب خطيرة لا يمكن تصورها بالنسبة لأفريقيا. إن ما نشهده في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة للأطماع التوسعية ينبغي إدانته؛ ويجب ألا يقبل كقاعدة في أفريقيا.

إن اجتماع الهيئة المشتركة بين الدول للدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عقد في كيب تاون، بجنوب أفريقيا، في ١٩٩٥، قرر القيام بعمل جماعي في حالة حدوث محاولات لتغيير الحكومات المشروعة للدول الأعضاء بالوسائل العسكرية. ولهذا فإن على الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التزاما معلنا بضمان ألا يطاح بأي حكومة شرعية في دولة عضو في الجماعة عن طريق الغزو. وناميبيا تلتزم بذلك المبدأ وتؤمن بعدم جواز انتهاك السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. وهذه مبادئ مقدسة أجبرتنا نحن بالإضافة إلى أنغولا وزمبابوي، على التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على دعوة عاجلة من الرئيس كابيلا وحكومته الشرعية. والقصد الوحيد للتدخل الذي طلب منا هو منع انهيار جهاز الدولة وانتهاك السيادة والسلامة الإقليمية لدولة عضو زميلة في الجماعة الإنمائية. وإن مشاركة ناميبيا هي من أجل الديمقراطية والسلم وحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية المعقود في موريشيوس في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أعرب، في جملة أمور، عن عميق الأسف لنشوب الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية للإطاحة بحكومة الرئيس كابيلا. وإضافة إلى ذلك رحب مؤتمر القمة بمبادرات الجماعة الإنمائية ودولها الأعضاء الرامية إلى المساعدة في استعادة السلم والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أكد مؤتمر القمة من جديد دعوته إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية، وأشاد بحكومات أنغولا وناميبيا وزمبابوي لتوفيرها للقوات في الوقت المناسب لمساعدة حكومة وشعب الكونغو في دحر المحاولة غير المشروعة من جانب المتمردين وحلفائهم للاستيلاء على العاصمة، كينشاسا، وغيرها من المناطق الاستراتيجية. وأكد مؤتمر القمة على ضرورة أن تلتزم كل العناصر السياسية الفاعلة في الكونغو بالانتقال السلمي المنظم إلى الديمقراطية التعددية، وذلك في المقام الأول عن طريق المشاورات البناءة والمفاوضات التي يشارك فيها كل من لهم مصلحة.

ولهذا فإن من الأهمية بمكان أن تعرب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن التزامها الصارم بالمبادئ الواردة في الميثاق وعن احترامها لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ويجب أن يكون هناك تمييز واضح بين القوات الأجنبية المدعوة وغير المدعوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشدد على أننا كمناضلين من أجل الحرية لم نعتمد بتاتا على الانتماء العرقي لكسب انتصار ضد المضطهدين، لأننا ندرك تماما أن الاستعمار القائم على الفصل العنصري كان يعتمد على مبدأ فرق تسد. ونحن كأفارقة يجب أن نتجنب تسييس الانتماء العرقي، لأنه لا ينتج عنه إلا الإضرار بالوحدة الأفريقية. ويجب أيضا أن نتوخى الحذر من المحاولات الجارية من قبل بعض القوى الأجنبية لاستغلال العرق لتحقيق أغراضها الخاصة. وقد شهدنا مؤخرا جهودا ترمي إلى مساعدة أفريقيا في معالجة مشاكلها الاقتصادية. ونحن نشيد بالاجتماع الوزاري المشترك بين الولايات المتحدة وأفريقيا الذي عقد في واشنطن قبل أيام. ولكن كيف يمكن أن تترسخ التنمية المستدامة في أفريقيا بوجه عام، أو، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص،

عندما تبذل جهود متواصلة للزج بهذا البلد في أتون المزيد من الصراع؟

إن الشواغل الأمنية لأية دولة شواغل مشروعة فعلا. لكننا يجب أن نمتنع عن تحديد احتياجاتنا الأمنية فيما يتجاوز حدودنا، دون أن نعمل في إطار الأمم المتحدة وفي إطار منظمة الوحدة الأفريقية. إن غزو الكونغو دون أي استفزاز وانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية تُشكل أعمال تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن ناميبيا تدعو إلى السلم والاستقرار بوصفهما شرطا مسبقا للتنمية والنمو الاقتصادي. ومن ثم، فإننا نتمنى أن تتوقف إعاقة العملية الديمقراطية وأن يستأنف تعمير جمهورية الكونغو الديمقراطية قريبا.

وتتمثل رغبتنا العميقة في المساعدة في تهيئة بيئة مؤاتية للحياة السياسية العادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية قد عانى بما فيه الكفاية، ولعقود طوال. وهو يحتاج إلى متسع من الوقت والمجال لإعادة بناء بلده. وإن بلاغ اجتماع قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية المعقود في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، يُشير إلى أن تعمير جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة ومتحدة ومسالمة ومستقرة ومزدهرة أمر حاسم الأهمية لتحقيق الأهداف نفسها في المنطقة وفي سائر القارة الأفريقية.

ولا تزال منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تبذلان الجهود لإنهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي شلالات فكتوريا أعلن رؤساء الدول أو الحكومات التزاما سياسيا بوضع حد للقتال والسعي إلى تحقيق السلم على نحو جماعي. وقد أعقب ذلك اجتماع لوزراء الدفاع وغيرهم من كبار العسكريين في أديس أبابا للاتفاق على طرائق وجدول زمني وتقويم وموارد، فضلا عن عمليات الرصد والتحقق وتفاصيل عمليات سحب القوات، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. إلا أن هذه العملية توقفت للأسف.

وبناء على طلب الرئيس ياوري موسفيني رئيس جمهورية أوغندا، استضاف بلدي في ١٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام مؤتمر قمة للبلدان الضالعة في القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قبلت ناميبيا أن تستضيف مؤتمر القمة ذاك لأننا اعتقدنا بأن الطلب جاء بحسن نية. وكان هدف مؤتمر القمة أن يتبادل زعماء تلك البلدان الآراء بشأن أفضل السبل للتعاون من أجل توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقرر ذلك الاجتماع توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار دون إبطاء. إلا أن ما أعقب ذلك للأسف كان استمرار الهجمات على قوات الحكومة والقوات المتحالفة. وهذا أمر لا يمكن قبوله.

لقد حان الوقت في رأينا، لكي يشارك مجلس الأمن بنشاط، وفقا لالتزاماته القائمة بموجب الميثاق والمتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ولذا تشجعنا بالإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم. ومن ثم أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب لكم شخصيا، سيدي الرئيس، ولوفدكم، عن تقديرنا وشكرنا لما تبذلونه من جهود كي تركزوا في فترة رئاستكم على المسائل الأفريقية، ونحن ممتنون لذلك غاية الامتنان.

وما لم تتفاوض الأطراف المعنية جميعها بحسن نية وتفي بالتزاماتها، فإن الحرب في الكونغو سوف تستمر بلا هوادة. ولذا من الضروري توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار يضع حدا لمعاناة الشعب الكونغولي. ونحن، بدورنا، سنبقى متمسكين بقرار مؤتمر قمة وندهوك.

وقد تشجعنا للتطورات الإيجابية المتمثلة في تحرير الأحزاب السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أعلنه الرئيس كابيلا في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويحدونا أمل صادق في أن يعود النشاط السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حالته الطبيعية في وقت ليس ببعيد.

أخيرا، أود أن أقول إن الحرب الباردة انتهت بالفعل، إلا أن التدخل الخارجي في أفريقيا لم ينته - إنه تضاءل فقط. لكن أفريقيا وحدها هي التي يُمكنها أن تجعل القارة الأفريقية تنعم بالسلام والرخاء. وكل ما بوسع المجتمع الدولي أن يفعله هو تقديم المساعدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد البرازيل يُعتبر عقد مناقشة مفتوحة بشأن التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مبادرة حسنة التوقيت، ونحن نعرب عن تقديرنا الصادق لكم، سيدي، على تحقيق ذلك.

إن الأمين العام، الذي يشرفنا بحضوره اليوم، يشير في الفقرة ٨ من تقريره الهام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)، إلى أنه في مؤتمر برلين المعقود في عام ١٨٨٥

"... جـُزئت ممالك ودول وجماعات في أفريقيا تعسفا؛ وضـُمت معا بنفس التعسف مناطق وشعوب لا صلة بينها".

وقد أكد الأمين العام أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣ بقبول الحدود الموروثة زود القارة بوسيلة فعالة لمنع الصراعات الإقليمية. إلا أن مهمة بناء الأمم لا تزال تمثل تحديا قاسيا لجيل الأفارقة الحالي والآجيال المقبلة.

وقد اقترح الأمين العام بحكمته مجموعة من الأفكار للاستجابة للعديد من حالات الصراع التي تعاني منها القارة. وتتناول هذه الأفكار المشاكل قصيرة الأجل من منظور صنع السلم وحفظ السلم والمساعدة الإنسانية. وأثار الأمين العام أيضا قضية بناء السلم الدائم وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، مع التركيز بوجه خاص على سلامة الحكم.

وكرد فعل على تقرير الأمين العام، عقد هذا المجلس مناقشة مفتوحة بشأن المسألة وأقر برنامج عمل أنتج قرارات تتناول فعالية نظم حظر الأسلحة وخفض تدفقات الأسلحة الصغيرة وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي تناول الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن نلجأ على نحو متزايد إلى الخيارات التي وضعت في غضون السنة الماضية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تقع في قلب القارة، تتشاطر حدودا مع تسع دول أفريقية أخرى. إنها تنتمي إلى المناطق دون الإقليمية الوسطى والشرقية والجنوبية، وهي يمكن أن تكون مركزا لتعزيز التكامل الاقتصادي والازدهار أو مركزا للتناحر والصراع. وقد تعرضت الدول الأفريقية على امتداد تاريخها الطويل لتدخل أجنبي لا موجب له ومثير للاضطراب. وينبغي أن يتوقف التدخل غير المطلوب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يبدأ التفاوض من أجل التوصل إلى صيغة سياسية لتعزيز المصالحة الوطنية.

إن مجلس الأمن بعد بضعة أسابيع من استلامه إخطارا من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكد مجددا، في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، ضرورة احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها الوطنية، ودعا إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية والدخول في حوار سياسي. والبرازيل في حين أنها تؤيد مبدأ عدم التدخل، فإنها تـُقر بحق أية دولة يتهددها غزو أجنبي في أن تطلب المساعدة الخارجية. وينبغي لنا أن نفرق بين القوات الأجنبية الموجودة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوة من الحكومة والقوات الأجنبية التي توجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدوافع متباينة.

إن القرار ١١٩٧ (١٩٩٨)، الذي اتخذ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، يُشدد على مسؤولية المنظمات الإقليمية. وتضطلع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدور رئيسي في المساعي الرامية إلى إيجاد مخرج من الطريق المسدود في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن هناك حاجة لأن يتحلى العديد من الأطراف بالمزيد من الإرادة السياسية، كما أعرب عن ذلك في جلسة مجلس الأمن بشأن أفريقيا التي عقدت على مستوى الوزراء في أيلول/سبتمبر الماضي.

إن أمن أية دولة يرتبط مباشرة بأمن جيرانها. ومن ثم فإن أي محاولة لتسوية الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار سلامة البلدان الأخرى في المنطقة التي يشعر بعضها بأثر حالات انفلات القانون عبر حدوده. إن استعادة سيادة القانون والنظام تمثل أيضا متطلبا للتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحقوق السياسية.

لقد فكرت دول أفريقيا الوسطى مليا بالفعل في تلك المسائل. وجمهورية الكونغو الديمقراطية تنتمي الى مجموعة البلدان التي نظمت، في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، مؤتمرا دون إقليمي بشأن المؤسسات الديمقراطية والسلم في أفريقيا الوسطى، عقد في باتا، في غينيا الاستوائية، في أيار/مايو من العام الماضي. وإعلان باتا، الذي اعتمد بالاجماع، اعترف بأن عملية إرساء الديمقراطية في المنطقة يجب أن تؤدي الى نظام سياسي قادر على السماح بالتعبير الكامل عن إرادة الشعب. ويذكر أن ذلك النظام ينبغي أن يكون قائما، في جملة أمور، على مبادئ إحترام حكم القانون؛ والتعددية السياسية؛ وتنظيم انتخابات حرة وشفافة ونزيهة؛ وحرية الصحافة، واستقلال النظام القضائي؛ واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية؛ وممارسة الحوار والتسامح.

وينبغي أن تؤيد وتشجع حكومات المنطقة على تطبيق تلك المبادئ تطبيقا تاما. وذلك هو الطريق الوحيد لمنع تحول الاستياء الداخلي الى صراع مسلح.

إن الجوانب الدولية للصراع يجب أن تعالج عن طريق تحسين آليات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة الأخرى. وفي هذا الخصوص، نؤيد جهود الرئيس تشيلوبا. كما ينبغي السعي الى عقد مؤتمر بشأن البحيرات الكبرى. وقد أكد مجلس الأمن من جديد أهمية عقد ذلك المؤتمر. وأكد أيضا أنه مستعد لتقديم المساعدة، عن طريق تدابير فعالة، في تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار وفي عملية يتفق عليها لتسوية سياسية للصراع.

إن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، سالم أحمد سالم، أدلى ببيان أمام المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وقد أعرب عن الرأي بوجود توافق آراء حول ضرورة الحفاظ على سيادة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشرعية حكومة الرئيس كابيلا، وضرورة إيجاد وضع سياسي، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لقوى المعارضة، والاعتراف بأن بعض جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية لديهم شواغل أمنية حقيقية من الضروري الاستجابة لها.

تلك النقاط الأربع أساسية في السعي الى حل. وهناك عنصر خامس يعتمد على الارادة السياسية سواء من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أحزاب المعارضة، للدخول في مفاوضات حقيقية يمكن أن تسمح بالاشتراك المنصف الهام لجميع الأطراف في العملية السياسية. ويتوقع من المجتمع الدولي في مجموعه أن يوفر التعاون المالي والتقني والسياسي الضروري لكي يزدهر ذلك الحوار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يزال الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية دائرا منذ أكثر من ثمانية أشهر. وهذا الصرع لا تشارك فيه جماعات متمردة كونغولية فحسب وإنما أيضا بلدان أفريقية قد يصل عددها الى ٦ بلدان، وإن العمليات العسكرية تقع في منطقة آخذة في الاتساع دوما من أراضي ذلك البلد.

إن المنظمات الإقليمية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لم تكف عن الاهتمام بالأزمة منذ نشوبها، لكن لا بد لنا أن نعترف بأن نداءاتها لوقف الأعمال العسكرية اصطدمت بآذان صماء.

وفي مناقشتنا اليوم - التي طلبت إجراءها جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووافق على إجرائها أعضاء المجلس - يجب أن نستكشف السبل والوسائل اللازمة لتحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع، وفي هذا الصدد، يود الوفد الفرنسي أن يدلي بالتعليقات الآتية.

إننا لن نحاول الخوض في أسباب الصراع. فمن المعروف أنها متعددة وأن تحليلها يمكن أن يكون بحد ذاته مصدر خلاف بين الأطراف. لكننا ندرك آثار الأزمة، وعلى وجه الخصوص مخاطر عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة والنتائج الإنسانية من تدفقات اللاجئين. إن وحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها الوطنية تتعرضان للخطر. ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، لم يحترم. وفرنسا تشجب هذه الانتهاكات وتدعو الى وقفها فورا.

ما عسى أن تكون مكونات التسوية السلمية للصراع؟ يمكننا أن نعزل ثلاثة جوانب: إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وتنفيذ عملية للمصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووضع الترتيبات الضرورية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار مسألة ذات أولوية. وقد بذلت جهود، وعلى وجه الخصوص بواسطة الرئيس تشيلوبا، للتوصل الى اتفاق وفرنسا تؤيد هذه الجهود. ونرجو أن يتسنى إيجاد السبل والوسائل لضمان تقيد جميع أطراف الصراع بوقف لإطلاق النار. لقد جرى القيام بعمل كبير فعلا في سياق عملية لوساكا لتحديد أشكال لوقف إطلاق النار وتطبيقه. واليوم، يجب على الأطراف أن تبرم ذلك الاتفاق.

لقد أعلن المجلس، في بيانه الرئاسي في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عن استعداده لوضع تصور للمشاركة النشطة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، من أجل المساعدة في تنفيذ ذلك الاتفاق.

هناك نقطتان ينبغي التأكيد عليهما. إن دعم الأمم المتحدة لتطبيق وقف لإطلاق النار سيتطلب جهدا كبيرا من جانب المنظمة. وفرنسا تأمل أن تقوم الأمم المتحدة بدورها بشكل كامل.

ومن الضروري لأعضاء المنظمة بالمثل أن يدعو الأطراف الى وقف الأعمال العسكرية. فما من حل عسكري للصراع يمكن أن يمثل في الوقت نفسه حلا حقيقيا للأزمة، وهذا ينبغي أن يوضع في الاعتبار. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن المانحين سيجدون من الأكثر صعوبة الإبقاء على تقديم المساعدة من ميزانياتهم الى بلدان لا تزال تختار حلا عسكريا.

ثانيا، إن الحل السلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيعتمد أيضا على تنفيذ عملية حقيقية للمصالحة الوطنية. ويجب أن يجرى الحوار بين جميع الكونغوليين. وقد تعهد الرئيس كابيلا، خلال مؤتمر أفريقيا - فرنسا الذي عقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بمواصلة عملية إرساء الديمقراطية. ونحن نحثه على متابعة تعهده بشكل محدد. ونحيط علما بالاقتراح الذي طرحه مؤخرا تنظيم مناقشة وطنية. ونرجو أن تتم هذه المناقشة بروح مصالحة حقيقية.

من الواضح أن هذا الحوار بين أبناء الكونغو يجب أن يبدأ على الفور. وهذا الحوار سيتيسر في نفس الوقت بإبرام اتفاق لوقف اطلاق النار والتقيد به.

الجانب الثالث من التسوية ينطوي على تفاوض الأطراف وتوصلهم الى الترتيبات اللازمة لضمان أمن واستقرار المنطقة وتنميتها في المستقبل. وهذه المبادئ التي وكدها البيان الرئاسي المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر، كانت احترام سيادة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسائر دول المنطقة، واستقلالها السياسي وسيادتها الوطنية، والقيام في هذا السياق، بسحب جميع القوات الأجنبية انسحابا منظما، ووضع ترتيبات للأمن على طول الحدود الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبسط حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سلطتها على كامل أراضي البلاد. وبالاضافة الى هذا يتسم احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني بأهمية قصوى، وكذلك ضرورة معالجة مسألة اللاجئين.

وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة اللازمة لبلدان المنطقة لكي تتحقق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، تذكر فرنسا بالفائدة الممكنة من عقد مؤتمر دولي، في الوقت الملائم، بشأن إرساء السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. إن العودة إلى الاستقرار لا بد أن تشمل تنفيذ عملية حقيقية للمصالحة الوطنية وإضفاء الصبغة الديمقراطية على كل بلدان المنطقة.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يمثل الصراع الجاري حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية تهديدا من أخطر التهديدات للسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء منذ عقود.

وقد أدى الصراع الحالي في الكونغو إلى تعميق الأزمة الإنسانية، وتفاقم محنة اللاجئين والمشردين داخليا، وإعاقة توصيل المساعدة الغذائية والطبية الهامة، وعموما إلى عرقلة الجهود الدولية والمحلية التي تستهدف تحقيق التنمية وإحلال الديمقراطية. وإذا توسع

نطاق هذه الأزمة، فإن عواقبها على المنطقة وشبه القارة يمكن أن تكون مهلكة.

وفي واشنطون، اختتمت الولايات المتحدة للتو اجتماعا وزاريا مع ممثلي أكثر من ٤٠ بلدا أفريقيا. واتفق المشاركون على جدول أعمال شراكة ومسودة لمستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية ومستقبل القارة. والهدفان اللذان نوقشا، وهما الاندماج الاقتصادي للدول الأفريقية في الاقتصاد العالمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وإضفاء الطابع الديمقراطي من ناحية، والتقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة في السنوات القليلة الماضية من ناحية أخرى، يمكن أن يتعرضا للخطر نتيجة للصراع المتفاقم في الكونغو.

ولهذا تشارك الولايات المتحدة مع غيرها بنشاط في دبلوماسية مكوكية مكثفة دعما لجهود الوساطة الإقليمية للمساعدة على إنهاء الصراع. ويسترشد نهجنا بمجموعة من المبادئ الأساسية، هي الحفاظ على سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، والاعتقاد بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للمشاكل الكامنة في المنطقة، والاعتقاد بأن حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية لكل الشعوب المتورطة في الصراع يجب أن تحترم.

وتؤيد الولايات المتحدة تمام التأييد جهود الوساطة الإقليمية الجارية حاليا، لا سيما الجهود التي تقودها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعروفة بعملية لوساكا. ولانزال نشجع هذه الجهود، وكذلك الأعمال التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة وسلمية. لكن ثبت أن هدف السلام هذا صعب التحقيق ويتطلب المشاركة المستمر الدؤوبة من جانب الجميع.

وكلما طالت الحرب ازدادت أخطارها، مما يؤدي إلى عواقب لا يمكن التكهن بها. ويجب أن يُعنى كل زعيم في المنطقة، والمجتمع الدولي نفسه، بهدف إنهاء أعمال القتل الآن.

ونؤمن بأن من الأمور الحاسمة أن يجري الاتفاق في أقرب وقت ممكن على وقف إطلاق النار. والمحادثات المباشرة بين حكومة الرئيس كابيلا والمتمردين أساسية لتحقيق هذا الهدف. ولا بد لأي اتفاق من أن يقترن بعملية سياسية وطنية شاملة وبإنشاء آلية لمعالجة كل من الشواغل الأمنية الداخلية والخارجية للكونغو وجيرانه.

وتشجب الولايات المتحدة ما ذكر عما يجري في الكونغو من مذابح، وإعدامات بدون محاكمة، وأعمال تعذيب واغتصاب، ومضايقات على أساس عرقي، واحتجاز للمدنيين. ونستهجن تجنيد الأطفال، وقتل المقاتلين الذين ألقوا أسلحتهم، والدعاية الرامية إلى نشر الكراهية، وغير ذلك من الإساءات التي ترتكبها كل الأطراف. وما زال يشغلنا بشدة حظر تجدد أعمال القتل الجماعي في المنطقة، ونحث كل الأطراف على احترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني.

وتشعر حكومتي على نحو خاص بقلق عميق من إضفاء الطابع الطائفي على هذا الصراع. ويشغلنا الاستعداد الذي تبديه بعض دول المنطقة للتعاون عسكريا مع أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقين وميليشيا انتر هاموي، المعروفين بارتكابهم جرائم القتل الجماعي. وتشغلنا كذلك أية تطورات تشجع حركات التمرد، بما فيها يونيتا، على تهديد الدول المجاورة وإثارة القلاقل فيها من الأراضي الكونغولية. وأي اتفاق يعقد بين الحكومة الكونغولية، والمتمردين، والأطراف الخارجية للدولة لن يدوم إن لم يتسن إيجاد وسيلة فعالة للسيطرة على هذه المجموعات.

وتشير تقارير التحقيق الصادرة عن الأمم المتحدة إلى الفظائع وإلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي في الكونغو منذ عام ١٩٩٦. وحتى عهد قريب لم تتعاون حكومة الرئيس كابيلا وغيرها من الأطراف مع جهود الأمم المتحدة للتحقيق في هذه الإساءات.

وفي هذا الصدد، ترحب الولايات المتحدة بالدعوة التي وجهتها الحكومة الكونغولية مؤخرا إلى السيد روبرتو غاريتون، محقق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويسرنا أن السيد غاريتون استطاع السفر إلى الكونغو ونتطلع إلى تقريره. ونحث السلطات الكونغولية على أن تكفل استمرار وصول المحققين الدوليين المؤهلين للنظر في كل الفظائع التي سمعنا عنها. وكل الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو يأمرون بارتكابها يتحملون شخصيا المسؤولية عن أعمالهم. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه زعماء المنطقة والرئيس كلينتون في مؤتمر قمة عنتيبي في آذار/مارس

١٩٩٨ لبدء العمل بشأن تشكيل تحالف دولي لمكافحة الإبادة الجماعية.

وتطالب الولايات المتحدة أعضاء المجتمع الدولي بمضاعفة الجهود للحد من تدفق الأسلحة إلى منطقة الصراع هذه. وتطالب الولايات المتحدة كذلك بإتاحة وصول الوكالات الإنسانية دون عائق إلى كل من هم في حاجة، ووصول لجنة الصليب الأحمر الدولية دون قيود إلى كل المحتجزين. وينبغي لكل الأطراف أن تكفل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

لقد وضح الرئيس كلينتون موقفنا، وهو أن الولايات المتحدة ستنظر في دعم عملية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا تم اتفاق شامل بين المتحاربين على إنهاء الصراع ومراعاة وقف إطلاق النار. وينبغي أن يكون حجم أية قوة رصد محدودا؛ ويجب أن تكون ولايتها المراقبة والرصد، لا فرض السلام ولا حفظ أمن حدود الكونغو.

والحوار الكونغولي الداخلي أساسي. ويجب أن تكون العملية السياسية السديدة شاملة ومفتوحة وأن تحظى بثقة جميع الكونغوليين. ويمكن لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة أن تضطلعا بدور هام في بناء طريق مستقر وسلمي لتحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية في الكونغو إذا ساعدتا على تطوير هذه العملية.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشكل الأزمة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية شاغلا خطيرا، فقد جلبت معاناة لا توصف على الشعب الكونغولي، كما أنها تثبط جهود الحكومة التي تستهدف تعمير البلد، وتهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

إن زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشترك مع تسع دول في الحدود وتشغل مكانة هامة في أفريقيا، وبخاصة في ضوء حجمها وسكانها وطاقاتها، ستكون لها آثار يستحيل حسبانها. ولهذا نهتم بصفة خاصة بضمان احترام سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية. وبالمثل، يجب ألا نتسامح في أي انتهاك لأحكام ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

في هذه المنطقة التي يضطلع فيها السكان عبر الحدود بدور هام جدا، ويمكن استخدامهم ذريعة من جانب أية دولة للتدخل على نحو غير ملائم في شؤون جارتها، فإن التقيد الصارم من جانب جميع الأطراف بمبدأ عدم التدخل يمكن من تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة يساعد على تعزيز علاقات ودية أقوى.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسألة الأمن في أفريقيا الوسطى، التي اجتمعت في ليبرفيل في الفترة من ٢٨ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أوصت دولها الأعضاء بأن تتعاون تعاونا وثيقا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومنع إنشاء ملاذات آمنة للجماعات المسلحة في الدول المجاورة.

وحتى لو بدا ما نقوله بديهيا، من خلال تأكيدها على أن اللجوء إلى القوة كوسيلة لحسم الصراعات لا يوفر إلا حلولا عابرة، في حين أن الحوار والمشاورات والمفاوضات تضمن حلولا دائمة، فإن وفدي لا يزال يود التأكيد على هذه النقطة.

إن استخدام الأسلحة لا يعقد فقط السعي إلى حسم الخلافات بالطرق السلمية، بل يشكل أيضا مصدرا لمعاناة إنسانية كبيرة: تشريد السكان، وتدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي أنشئت بجهود كبيرة، وتدفقات هائلة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة والانتشار المفاجئ للأمراض. وهذه القائمة ليست شاملة بالتأكيد.

ولهذه الأسباب مجتمعة نؤكد مجددا إدانتنا للمذابح التي ارتكبت بحق السكان المدنيين في كيفو الجنوبية ونلتمس المجلس أن يأمر بإجراء تحقيق دولي ليتسنى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

لقد حان الوقت لكي تقدم الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، دعما نشطا وملموسا للمبادرات الأفريقية الإقليمية الهادفة إلى إيجاد حل تفاوضي وحاسم للأزمة التي انتشرت في أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وتحقيقا لهذا الغرض ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب إلى أطراف الصراع التوقيع دونما إبطاء على اتفاق وقف إطلاق النار الذي سبق أن اتفقت عليه من حيث المبدأ. ومن أجل تطبيق وقف النار هذا، ينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، أن تبدأ التفكير الآن في وزع قوة دولية محايدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى رصد الحدود، يناط بهذه القوة أيضا، من جملة أمور أخرى، مهمة تسريح الجماعات المسلحة، وجمع الأسلحة وتدميرها وبالحد من التدفقات غير المشروعة للأسلحة.

وفي ضوء ترابط المشاكل التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى، نعتقد أن عقد مؤتمر دولي يتم الإعداد له بدقة، كما اقترحت فرنسا، بإشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، من شأنه أن يساعد في إطفاء بؤر التوتر، وإعادة ترسيخ الثقة وتعزيز السلم والأمن في المنطقة.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب سلوفينيا بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن المكرسة للحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن تلك الحالة تتطلب اهتماما عاجلا من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، وعلاوة على ذلك، نرى أن جلسة اليوم تمثل فرصة لإجراء مناقشة بيانية مفتوحة فعلا. لقد استمع المجلس إلى وجهات نظر وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي نرحب بها في هذه الجلسة. وإننا نتطلع إلى الاستماع إلى آراء تلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اختارت أن تتكلم اليوم. إن مجلس الأمن يحتاج إلى مدخلات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا تتمتع حاليا بعضوية مجلس الأمن.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفيما حولها حالة من الصراع المسلح الذي ينطوي على آثار بعيدة المدى. وانها لحالة تتسم بالمعاناة الإنسانية والمشكلات الإنسانية التي وصلت إلى أبعاد درامية، إنها، في الواقع، حالة تنطوي على مبادئ هامة وأساسية في القانون الدولي وتؤثر على الاستقرار الطويل الأمد في جزء كبير من أفريقيا. ولهذه الأسباب جميعها، ينبغي النظر إليها بأقصى درجات الجدية وبأكبر درجة ممكنة من الدقة الفكرية والأخلاقية. ونحن جميعا الذين نتكلم هنا اليوم نتحمل مسؤولية جسيمة عن كفالة أن تكون المناقشة مناقشة جادة ومخلصة ومثمرة.

والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست جديدة. بل على النقيض من ذلك، إنها حالة ألقى عليها التاريخ الحديث لمنطقة البحيرات الكبرى بعضا من ظلاله الأطول والأشد قتامة. ومن الضروري أن نتبين من بين جملة أسباب الصراع الحالي الأسباب التي يتعين تحديدها في الجهود من أجل فهم الحالة بالدقة المطلوبة.

وبعض تلك الأسباب ينبع من الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا في عام ١٩٩٤ والتطورات اللاحقة التي أثرت على جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت تسمى زائير آنذاك. وفي أعقاب اندحار القوات المسؤولة عن أعمال الإبادة الجماعية، جاءت رياح التغيير بحكومة جديدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. والحكومة التي أنشئت في ١٩٩٧ حملت وعد الانتقال إلى الديمقراطية وحكم القانون والاستقرار السياسي. وتلك كانت التطورات الإيجابية. ونحن الذين أتيحت لنا فرصة حضور مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في هراري، زمبابوي، في أيار/مايو ١٩٩٧، لن ننسى أبدا الجو الحافل بالوعد والأمل الذي أدى إليه التغيير الذي شهدته آنذاك منطقة البحيرات الكبرى والذي ولد مناخ التفاؤل في أفريقيا.

علاوة على ذلك، فإن الكثير من ذلك الوعد لم يتحقق حتى الآن. فالمزاعم المتعلقة بجرائم ارتكبت ضد الإنسانية والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان التي زعم أنها ارتكبت في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ لم يحقق فيها بصورة شاملة ولم تكن الحكومة مستعدة للتعاون في هذا الصدد. كما أن العمليات السياسية الضرورية لتوليد الظروف المؤاتية لتقاسم السلطة والمعاملة اللائقة للأقليات ولقيام الديمقراطية لم تبدأ. وأهدر الكثير من الوقت الثمين وضاع العديد من الفرص في ذلك الوقت. ولا بد لحالة عدم الاستقرار التي أسفرت عن ذلك أن تؤثر على الأمن في المنطقة. وكانت جميع هذه التطورات تدعو للأسف، ويمكن للمرء أن يتساءل على نحو مشروع فيما لو أن موقفا أكثر قوة والتزاما من جانب المجتمع الدولي في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كان من شأنه أن يحدث تغييرا نحو الأحسن.

لقد تدهورت الحالة على نحو مثير في ١٩٩٨ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتطورات التي حدثت منذ شهر آب/أغسطس من العام الماضي كانت مثيرة للانزعاج على نحو خاص. وازداد التمرد حتى وصل إلى أبعاد كبيرة. فالتدخل العسكري من جانب دولتين جارتين، وإن كانت تحركهما على ما يبدو شواغل أمنية حقيقية، حول الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تهديد إقليمي للسلم والأمن الدوليين. والمساعدة العسكرية التي قدمتها فيما بعد بعض البلدان الأخرى الواقعة في المنطقة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تؤد إلى حل. والواقع، أن نجاح الحل العسكري يعد احتمالا بعيدا، فالصراع العسكري المطول في منطقة شاسعة تقع في قلب أفريقيا ينطوي على احتمال التحول إلى أزمة طويلة الأمد وإلى مرتع لعدم الاستقرار الواسع النطاق.

والعمل العسكري الذي قامت به الدولتان المجاورتان ضد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل تحديا خطيرا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي المتعلقة بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. ويتعين على المجتمع الدولي برمته أن يُعرب عن قلقه وأن يرفض هذه الممارسات التي تقوض أركان النظام الدولي والاستقرار في أفريقيا.

لقد تناول المتكلمون الذين سبقوني المسائل المتصلة بالسعي لتحقيق السلام، وإنني أوافق على ما قالوه.

ومن الضروري أن يتم الاتفاق فورا على وقف لإطلاق النار وأن ينص على انسحاب منظم لجميع القوات الأجنبية وإعادة إقرار سلطة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على جميع أراضيها. وتجب مطالبة جميع الدول باحترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نشجع القادة الأفريقيين على أن يضاعفوا من جهودهم، بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام، من أجل التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن وقف لإطلاق النار يمهد الطريق إلى معالجة المشاكل الأخرى. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة على استعداد، عند التوصل إلى وقف لإطلاق النار، للمساعدة في المحافظة على وقف إطلاق النار، وفي استقرار الحالة الأمنية في المنطقة.

وأود أن أعود الآن إلى القضايا الإنسانية وإلى مشاكل حقوق الإنسان.

وسلوفينيا تدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكب خلال الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين مذابح السكان المدنيين التي جرى معظمها في مقاطعة كيفو الجنوبية منذ اندلاع الصراع في عام ١٩٩٨.

وفي آب/أغسطس علمنا عن المذابح في كاسيكا. وبعدها، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ علمنا من التقارير أن أكثر من ٣٠٠ ١ شخص من المدنيين لاقوا حتفهم في مدينتي سامبا، في مقاطعة ماينما، وأكيتا في المقاطعة الشرقية. وفيما بين ٣٠ كانون الأول/ديسمبر و ١ كانون الثاني/يناير ذبح ٥٠٠ من المدنيين في منطقة ماكوبولا في جنوب شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا في ٥ آذار/مارس ذبح أكثر من ١٠٠ من المدنيين حول مدينة كامي توغا في مقاطعة كيفو الجنوبية. والضحايا في معظم الحالات هم من الأبرياء المدنيين والأطفال والنساء والمسنين. فيجب عدم التسامح في انتشار ممارسة الإبادة الجماعية في المنطقة. وتقتضي هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضد السكان المدنيين، اتخاذ إجراء محدد لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ومن الأمور المشجعة أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أبدت بالفعل استعدادها للعمل. ولاحظنا مع التقدير أن إنشاء وزارة لحقوق الإنسان للنهوض باحترام حقوق الإنسان الذي تمس الحاجة إليه في البلد. ونحن نرحب اليوم بحضور الوزير ليونارد شي أوكيتندو بيننا ليتحدث في بداية هذه الجلسة. كما نرحب بتعاون الحكومة مع المقرر الخاص، روبرتو غاريتون، ونرجو أن يستمر هذا التعاون وأن يسفر عن نتائج طيبة. كما نود الإعراب عن أملنا الوطيد في أن تتيح حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر أطراف الصراع وصول الوكالات الدولية المعنية، بغير عائق إلى جميع المحتجزين في أراضي البلد - ثم أننا نشدد على أن جميع القوات العسكرية مسؤولة وفقا للقانون الدولي عن الحالة الإنسانية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها الفعلية - وعلاوة على هذا يتعين إلغاء جميع القيود المفروضة على عمل المنظمات غير الحكومية وموظفي وسائل الإعلام

ومنظمات حقوق الإنسان، حتى يتسنى تقديم المساعدة إلى المحتاجين.

ونحن نرى أنه على الرغم من الصراع العسكري ينبغي اتخاذ خطوات ملموسة على وجه السرعة من أجل إيجاد بيئة ديمقراطية طبيعية. وينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تهيئة الظروف المؤاتية لإقامة العملية الديمقراطية وأن تكون عملية حقيقية وشاملة وتعكس بالكامل تطلعات جميع المواطنين. ويتعين أن يشدد المجتمع الدولي على أهمية الحوار السياسي الداخلي بين جميع الفاعلين السياسيين والفاعلين من المجتمع المدني في البلد. وينبغي أن تنفذ عملية الديمقراطية عن طريق إنشاء مؤسسات ديمقراطية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

ولا شك في أن الحالة السياسية الداخلية في أي بلد هي شأن داخلي لكل دولة ذات سيادة، ولكن لبعض المبادئ أهمية عامة ويمكن تطبيقها. ونود أن نسترعي الانتباه بوجه خاص إلى مبدأ تقاسم السلطة. فالجهود الرامية إلى إرساء نظام حكم صالح وتقاسم السلطة تستحق التأييد الدولي الكامل.

وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي بشدة على إقامة الحوار بين قادة البلدان في منطقة البحيرات الكبرى. فعن طريق الحوار ينبغي للقادة الإقليميين أن يعالجوا المشاكل بإخلاص وأن يواجهوها. وفي هذا الصدد فإن سلوفينيا أيدت وتواصل تأييد الفكرة التي اقترحتها فرنسا بعقد مؤتمر دولي من أجل منطقة البحيرات الكبرى. ونوافق أيضا على ألا يكون ذلك المؤتمر حدثا وحيدا بل عملية تشمل جميع القضايا الحساسة التي تواجهها البلدان في المنطقة وتعالجها. وتشمل هذه العملية، دون حصر، جميع القضايا المتعلقة بالأمن وتقاسم السلطة.

واسمحوا لي أن أبدي ملاحظة ختامية عامة. فالعمل مطلوب لإنهاء الحرب ولإيجاد بيئة ملائمة للتنمية في جميع مناحي الحياة العامة وحياة المواطنين الكونغوليين. واسمحوا لي أن أقتبس في هذا السياق قول أحد السياسيين الأمريكيين، وهو ويليام جننغز بريان الذي قال في أواخر القرن،

"القدر ليس ضربا من ضروب الحظ؛ إنه مسألة اختيار. وهو ليس بالشيء الذي ينتظر؛ إنه الشيء الذي يتعين إنجازه".

ومناقشة اليوم المفتوحة في مجلس الأمن هي أول خطوة ملموسة تتخذ هنا في مجلس الأمن، ولكن الحل النهائي للمشكلة يكمن في الشعب الكونغولي نفسه وفي البلدان الأخرى في المنطقة، وخاصة أطراف الصراع. ويتعين أن يقدم المجتمع الدولي ككل دعمه للجهود الإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع. ويتعين أن يقوم مجلس الأمن بدور نشط الآن وفي المراحل القادمة. ومع ذلك يبقى الحل النهائي والدائم للمشاكل في أيدي الشعب الكونغولي وشعوب البلدان الأخرى في المنطقة.

السيد فان والسوم (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يساور هولندا قلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا فنحن نرحب بفرصة التصدي لهذه المسألة في مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن. ولا جدال في أننا ننضم تماما إلى موقف الاتحاد الأوروبي الذي ستعرب عنه الرئاسة الألمانية فيما بعد.

ومن دواعي القلق العميق أن عملية السلام التي بدأت بداية مشجعة قد وصلت إلى طريق مسدود. وعلينا أن نعمل بصورة جماعية على إيجاد المخرج من هذا المأزق قبل أن يتطور الصراع إلى حرب شاملة لا يمكن التنبؤ بأبعادها.

وليست الحرب ذاتها هي التي تتطلب الاهتمام العاجل فحسب. فالانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان على الجانبين وانهيار الاقتصاد هي التي تلقى بمزيد من سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية في براثن البؤس.

ونحن مقتنعون أنه لا يمكن إيجاد حل سياسي هيكلي إلا من خلال عملية مفاوضات. فندعو الرئيس كابيلا إلى الدخول فورا في حوار مع جميع الأطراف المعنية بالصراع.

ويتوقف نجاح هذه المفاوضات على الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف لمواجهة القضايا الأساسية،

في سعي مشترك. واحترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية واحدة من تلك القضايا الأساسية المطروحة هنا. واحترام الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من ناحية الشرق قضية أساسية أخرى.

أما عن الحالة الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقامة حوار سياسي بمشاركة جميع الأطراف في المجتمع الكونغولي، فيجب البدء بمعالجتها دون تأخير. وينبغي أن تضطلع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمسؤوليتها في هذا الصدد. وتعرب هولندا عن أملها في أن يمهد إعلان الحكومة عن إجراء حوار وطني بشأن وضع دستور جديد، الطريق إلى مزيد من الديمقراطية في البلد.

ويتطلب نطاق الأزمة وما يصاحبها من خطر ازدياد التصعيد أن يقحم المجتمع الدولي نفسه في عملية السلام وأن ييسرها بكل طريقة ممكنة.

وقد أرسيت بعض اللبنات الأساسية للعملية بالفعل في الجهود الإقليمية. ونحن واثقون أن زيادة المشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ستعزز قضية السلام. وهولندا على استعداد لأن تدعم المفاوضات بين أطراف الصراع ولأن تدعم الحوار الوطني بطريقة ملائمة. وفي نهاية المطاف، فإن عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم في تلك المنطقة.

ونود أن نؤكد مجددا رأينا بأن تدفق الأسلحة غير القانوني هو أحد الأسباب الجذرية للصراعات في المنطقة. إن صنع السلام لن يجدي إن لم يعالج المجتمع الدولي هذه المشكلة بفعالية أكبر.

السيد الدوسري (البحرين): السيد الرئيس، يتقدم وفد بلادي بالشكر الجزيل لكم على تنظيمكم هذا الاجتماع الهام في هذه الفترة الحرجة من الصراعات التي تعصف بالقارة الأفريقية.

إن موضوع التسوية السلمية للنزاعات من المواضيع الهامة التي تهم مجلس الأمن والتي يشجع المجلس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اللجوء إليها تمشيا مع أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وبما أن اجتماعنا اليوم يناقش النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن وفد بلادي يعرب عن عميق قلقه لاستمرار ذلك النزاع الذي لا يهدد السلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى فحسب بل في أفريقيا بأكملها نظرا لاشتراك أكثر من طرف فيه. كما يعرب وفد بلادي عن قلقه للانعكاسات الإنسانية الخطيرة للنزاع على السكان المدنيين في شتى أنحاء البلاد، حيث تم تشريد مئات الآلاف منهم، وهم يعيشون في أوضاع صحية مزرية نظرا لعدم إمكانية وصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى مناطقهم بسبب انعدام الأمن.

إن وفد بلادي يؤكد أن حل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يأتي عبر الوسائل العسكرية وآلة الحرب، ولكن الحل الدائم يتحقق عبر التفاوض بين كافة الأطراف المتنازعة.

إننا نؤيد جميع المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع، ونعرب عن ترحيبنا على وجه الخصوص بمبادرة الأمين العام التي اقترحها خلال المؤتمر العشرين لرؤساء دول أفريقيا وفرنسا، الذي عقد في باريس في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بهدف التوصل إلى حل للنزاع والاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار وبدون شروط مسبقة.

ونعتقد بأن دول المنطقة يمكن أن تلعب دورا كبيرا وهاما في حث أطراف النزاع على توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار تنفيذا لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة كخطوة أولى نحو الحل السلمي للنزاع.

إن حل مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن ينطلق من عملية مصالحة وطنية تشمل الجميع، وتحظى بقبول جميع الكونغوليين، وتفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن.

إننا نثمن الدور الكبير الذي تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال ونأمل في أن تكلل جهودها

بالنجاح والتوفيق في إقناع أطراف النزاع من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار تمهيدا لإيجاد حل سلمي للنزاع ينهي أعمال القتال ويحقق الأمن والاستقرار في هذه الدولة الأفريقية من أجل درء خطر أية مضاعفات للحرب في حال استمرارها لفترة طويلة دون حل. وهنا نود أن نناشد جميع الأطراف المعنية أن تكون لديها الإرادة السياسية التي من دونها لا يمكن التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

كما يعرب وفد بلادي عن تأييده لفكرة عقد مؤتمر دولي حول السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في الوقت المناسب وتحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل معالجة ومنع تجدد الصراعات في تلك المنطقة وتمكين دول المنطقة من تسخير مواردها لبناء اقتصاداتها.

من جهة أخرى يؤكد وفد بلادي على أهمية احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وضرورة أن تمتنع الدول عن التدخل في شؤونها الداخلية.

في الختام يؤيد وفد بلادي جهود الأمين العام ومشاوراته التي يجريها مع منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الأطراف المعنية للإسهام في إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد حسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي بقرار عقد جلسة علنية لمجلس الأمن مكرسة لمسألة التسوية السلمية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه الجلسة الرسمية لن توفر وحسب فرصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كي تقول كلمتها بشأن مسألة تكتسي أهمية حيوية بالنسبة إليها، ألا وهي حقها المكتسب الذي ينص عليه الميثاق، بل توفر أيضا الفرصة لأعضاء المجلس - وكذلك لعدد أكبر من الدول الأعضاء في المنظمة - للإعراب عن آرائهم بشأن الموضوع الهام الذي يمثله السلم والأمن في أفريقيا. والواقع أن الآراء التي يعرب عنها العدد الأكبر من أعضاء المنظمة والآفاق التي يبرزونها بشأن هذا الموضوع، هي ذات صلة بالواقع وينبغي الإصغاء إليها، إذ ما من حاجة أكثر الحاحا أو من مغزى أكثر عمقا لمستقبل أفريقيا، من إيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذا ما سمح لثالث أكبر دولة في أفريقيا بالتخبط في العنف الدائر بين الفصائل، فستترتب على هذا الأمر تبعات خطيرة على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة برمتها. وفي هذا الصدد، تلاحظ ماليزيا باستياء وقلق المزيد من التدهور الذي يعتري الحالة في أفريقيا برمتها، بعد انقضاء أقل من عام واحد على إصدار الأمين العام كوفي عنان تقريره - المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ - عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/1998/318). ومن الواضح أن النهضة الأفريقية التي تحدث عنها ببلاغة نائب رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، لا يمكن أن تحدث إن لم تحل هذه الصراعات وإن لم يظهر إلى الوجود هيكل جديد للسلم والأمن وسيادة النظام الشرعي في القارة الأفريقية.

لقد وصف البعض تداعي نظام الرئيس الراحل موبوتو في أيار/مايو ١٩٩٧ بأنه بداية حقبة جديدة في أفريقيا ما بعد الاستعمار، وسط توقعات قوية بحصول تغيير وتجديد إيجابيين. لكن المؤسف أن الحكومة الجديدة في الكونغو، التي يرأسها الرئيس لوران كابيلا، ورثت بلدا منقسما بشكل عميق يثبط الهمم ومفلسا ماليا. ومع ذلك، كان الوعد بتحقيق تغيير وتحول في النظام الذي خلّفه الرئيس موبوتو على أساس المؤسسات الديمقراطية وإعادة هيكلة الاقتصاد موضع ترحيب المجتمع الدولي وتأييده. إلا أن هذه الآمال تحطمت على صخرة الصراع بين الأعراق والتمرد الذي يهدد بقاء الحكومة المشكلة حديثا من أساسه، وهي الحكومة التي اضطرت إلى طلب الدعم والمساعدة من البلدان المجاورة الصديقة.

إن تورط طائفة كبيرة من المتصارعين في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر يدعو بالفعل إلى الأسف ويعزز احتمال اندلاع حرب كبيرة في القارة الأفريقية، مع ما ينطوي على كل ذلك من مخاطر بالغة ليس على استقرار وسلامة الكونغو وحدها فحسب، بل على جميع جيرانها أيضا. فالحالة في الكونغو مثيرة للجزع بشكل خاص نظرا لتشابك الحرب هناك مع صراعات أخرى في المنطقة،

مما يجعل بذل أي جهد في سبيل الوساطة أمرا في غاية الصعوبة.

وتلاحظ ماليزيا مع القلق طابع الصراع العابر للحدود في الكونغو، مما يزيد من تعقيد الحالة الداخلية الشديدة التعقيد أصلا. ومن الواضح أنه لن يكون هناك حل دائم للصراع ما لم يتسن معالجة عوامل الصراع الداخلية والخارجية معا وإيجاد حل لها. وفي هذا الصدد نحن نؤيد بالكامل الجهود المبذولة، وعلى وجه الخصوص من جانب الرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا، للجمع بين جميع الأطراف المعنية في الكونغو على مائدة المفاوضات. وهذا يمكن أن يؤدي إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، مما يمهد الطريق إلى تسوية للصراع عن طريق التفاوض، ويمكن من الإنسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية الموجودة حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن تتبع ذلك جهود لتحقيق المصالحة الوطنية وإقامة الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلد. وفي هذا الصدد، تشيد ماليزيا بالجهود الدبلوماسية التي ظل يبذلها القادة الأفارقة - وأعني بذلك زعماء جنوب أفريقيا، وموزامبيق، وناميبيا وزامبيا - الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع. ونعتقد أن الجهود المبذولة على صعيد الدبلوماسية الإقليمية تمثل أنجع السبل لحل الصراع وهي تستحق الدعم القوي والدائم من المجتمع الدولي ومن هذا المجلس.

ويعتقد وفدي أن عملية إعادة بناء جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن تنجح إلا في ظل مناخ يسود فيه السلام والاستقرار ومن شأنه أن يتيح للشعب الكونغولي التمتع بحقوقه التي حرم منها أمدا طويلا، بما في ذلك الحق في التنمية. ولا يمكن للزعماء الآفارقة أن يساعدوا إلا بالدعوة إلى حل للصراع لا يقوم على العنف، وبتشجيع النماذج الأفريقية للتعاون، التي أحرزت نتائج في عدد من حالات الصراع. ويمكن للمجتمع الدولي بل ويجب عليه أن يضطلع بدور رئيسي ودائم في دعم هذه الجهود، بالعمل مع البلدان المعنية على تشجيع المصالحة، وتوسيع المشاركة السياسية، ووضع الأسس اللازمة للإنعاش الإقتصادي والمساعدة في بناء نظم للعدالة نزيهة وجديرة بالثقة وفعالة.

إن الحالة المتدهورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي تذكرة صارخة بآثار الحرب المزعزعة للإستقرار، باستنزاف الموارد الشحيحة، التي كان يمكن أن توجه إلى التعليم، وصرفها إلى تمويل حرب مدمرة. وقد أسفر انتشار العنف بين الأعراق في جميع أرجاء منطقة البحيرات الكبرى إلى مأساة إنسانية كبرى وإلى إقامة عقبات جديدة في وجه التقدم السياسي والاجتماعي على السواء. ولا يمكن أن يكون هناك مستقبل حقيقي لمنطقة البحيرات الكبرى ما لم يتم التغلب على دورة العنف نهائيا وعلى نحو حاسم. ولن يحدث هذا إلا عندما يتمكن أهل المنطقة من أن يختطوا مسارا جديدا للعلاقات بين الأعراق المختلفة يقوم على المصالحة الحقيقية والعلاقات السلمية بدلا من الانتقام والأخذ بالثأرات القديمة. ولكنه يجب أن يستند إلى ضرورة تطبيق العدالة على مرتكبي المجازر وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وعلى احترام مبادئ السيادة والوحدة الإقليمية للدول في علاقاتها الخارجية.

ويرى وفدي أيضا أن الجهود الدولية الرامية إلى إشاعة السلم والاستقرار في أفريقيا ينبغي ألا تتجاهل حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه القارة ككل. وقد شدد الأمين العام بنفسه على أهمية العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السعي إلى السلام الدائم. كما وردت أيضا في تقريره الذي حظي بالكثير من الثناء ضرورة اتباع نهج شامل في معالجة مسائل السلم والأمن في أفريقيا، لا يشمل حفظ السلام فحسب، ولكن أيضا صنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وبالنسبة للمجتمع الدولي، تشكل المساعدة في بناء كونغو جديدة ديمقراطية ومزدهرة، تحديا وفرصة للتعويض عن الإخفاقات الماضية على السواء، وللإسهام في بناء دولة مستقرة تنعم بالسلام لصالح منطقة وسط أفريقيا والقارة بأجمعها.

وإن ما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو جزء من قصة درامية طويلة، وهي قصة يتعين على دول المنطقة والمجتمع الدولي أن يتحملوا المسؤولية المشتركة عنها. ونحن نعتقد أن من الأمور البالغة الأهمية أن تتخذ خطوات ملائمة لوضع أساس للاستقرار والتقدم في الأمد البعيد في ذلك البلد المنكوب. ونشجع الرئيس كابيلا على البدء في تلك العملية على أساس الحوار المفتوح.

ومن سوء الطالع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال في الوقت الراهن واحدة من ساحات الصراع العديدة في أفريقيا التي أعاق فيها استمرار القتال

الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل الملحة الأخرى في القارة، والتي تتطلب اهتماما عاجلا من حكوماتها. وفي هذا الصدد، نحث بقوة الشعب الكونغولي وجميع الأطراف المعنية على أن تستجمع الإرادة السياسية اللازمة لحل مشاكلها ليس عن طريق الوسائل العسكرية، التي لن تأتي بحل دائم، بل عن طريق الحوار والتفاوض. ويجب على مجلس الأمن، من جانبه، أن يبذل قصارى جهده، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والمبادرات والآليات دون الإقليمية، ولا سيما تلك الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لضمان وقف فوري وفعال لإطلاق النار في الكونغو وللاستمرار في استكشاف دور مناسب تضطلع به الأمم المتحدة في تحديد إجراءات ملموسة دائمة وفعالة لتنفيذ أي اتفاق لوقف إطلاق النار، والجهود اللاحقة في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يعتبر وفدي اقتراح فرنسا بعقد مؤتمر دولي عن منطقة البحيرات الكبرى في مرحلة مناسبة، والذي وجد تأييدا من بلدان أخرى، نهجا بناء، ونحن نرحب به.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على التعازي التي أعربتم عنها لحكومة وشعب الاتحاد الروسي فيما يتعلق بمقتل بعض المواطنين الروس نتيجة للحادثة المأساوية المتعلقة بطائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وأود أيضا أن أشارككم في التعبير عن التعازي لحكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين.

وإذ أنتقل إلى موضوع مناقشة اليوم، أود أولا أن أرحب بوزير حقوق الإنسان بجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد شي أوكيتوندو، في جلستنا اليوم. وإن الاتحاد الروسي يتشاطر القلق البالغ المعرب عنه إزاء استمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين. وقد ظلت روسيا تدعو باستمرار إلى التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للأزمة مع المحافظة على سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة أراضيها. ونحن واثقون من أن أعمال العنف لن تمكن من التوصل إلى حل طويل الأمد للصراع. وقد ظللنا ندعم باستمرار جهود منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفرادى الزعماء الإقليميين من أجل استكشاف سبل لإيجاد طريقة سلمية للخروج من الصراع.

ونعتقد أن من المهم التأكيد مرة أخرى على ضرورة امتثال جميع الدول لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وعدم استخدام القوة، وفقا لميثاق ومقاصد الأمم المتحدة. ونرى أن الأساس المناسب لتسوية الصراع الذي استغرق زمنا طويلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن يكون هو النهج الذي اقترحته بلدان المنطقة دون الإقليمية، القائم على أساس اتفاق لوقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وتوفير ضمانات للسلم والأمن على طول حدودها مع الدول المجاورة. وينبغي أن يكون من بين الأحكام الرئيسية لهذه التسوية ضمان وحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، نعتقد أن مدى استصواب إشراك المتمردين في عملية المفاوضات الإقليمية وطرائق إشراكهم، ينبغي أن يحددها الوسطاء الإقليميون، مع الحكومة الشرعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولكن، كمسألة مبدئية، من الواضح تماما أن السلم والأمن الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن يتحققا ما لم ينظم الكونغوليون أنفسهم حوارا يشمل كل الأمة وتشارك فيه جميع قطاعات المجتمع الكونغولي، كما يتوخى مشروع التسوية الإقليمية. وإلا سيستحيل تحريك آلية التسوية السلمية. ومن المرجح أن يؤدي استمرار الجمود في عملية المفاوضات واللجوء إلى خيار الحل العسكري للصراع إلى زيادة تدهور الحالة، ويؤدي إلى كارثة إنسانية ضخمة ويزيد من اضطراب الحالة في جميع أرجاء المنطقة، ولا يمكننا أن نستبعد إمكانية تفكك جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن وفدنا لا يسعه إلا أن يشعر بالقلق إزاء الأنباء التي وردت بشأن الفظائع الجماعية التي ترتكب ضد المدنيين على امتداد الأراضي الكونغولية وانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الاضطهاد على أسس إثنية. ونؤيد ضرورة إجراء تحقيق دقيق وسريع في هذه الأنباء.

ويدعم الاتحاد الروسي بنشاط سياسة تعزيز تنسيق الأنشطة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن مبادرة الأمين العام لإيفاد مبعوث خاص إلى المنطقة مبادرة في أوانها.

إن إمكانية القيام في المستقبل بنشر عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن استصوابها وطرائق تنفيذها لا يمكن تحديدها إلا بعد التوصل إلى وقف مستقر لإطلاق النار. وقرار مجلس الأمن في هذا الشأن ينبغي أن يسبقه بالضرورة تحليل متأن ودقيق جدا للحالة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة على حد سواء.

ويؤيد وفد الاتحاد الروسي فكرة أن يتم، في الوقت المناسب وتحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، عقد مؤتمر بشأن السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ ذلك لن يتيسر إلا إذا تحقق توافق في الآراء بين الدول المشاركة بشأن أغراض ذلك المحفل.

وستواصل روسيا المساعدة في تعزيز عملية السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضوء توصيات مجلس الأمن، بالاستفادة من اتصالاتها مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ودول المنطقة والبلدان الأخرى المعنية.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نرحب بحرارة بعقد هذه المناقشة، حتى وإن كان الموضوع المعروض علينا يتسم بالحساسية لجهات عديدة. فهو يتعلق ببلد عضو في الأمم المتحدة، يحتاج بشدة إلى المساعدة الدولية؛ ومنطقة تعيش منذ فترة أطول مما ينبغي أزمة تترتب عنها عواقب إنسانية فظيعة؛ وقارة يجب على منظومة الأمم المتحدة ككل أن تتصدى بنجاح لإخراجها من محنتها، وإلا ما أثبتت جدارتها بتلبية المتطلبات التي تقع على عاتقها. وإذا استطعنا تغيير مجريات الأمور في أفريقيا، فسنستطيع تغييرها في الأمم المتحدة نفسها.

إن المملكة المتحدة على استعداد لبذل جهد خاص لتحديد الكيفية التي يمكن بها لغير الأفريقيين أن يساعدوا الأفريقيين، ومنظمة الوحدة الأفريقية خاصة، لوضع حد لهذا الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أواخر الشهر الماضي، ذهب وزير الدولة البريطاني إلى تلك المنطقة، بصفته مبعوثا خاصا لرئيس الوزراء بلير، لينظر في كيفية وضع حد لهذه الحرب.

وقد وجد الوزير شعورا غامرا بالاحباط. ووجد جميع الأطراف وقد كلت من الحرب وثمة أرضية مشتركة بينها بشأن ما ينبغي القيام به لوقف القتال. ولم يشكك أحد في وجود رغبة في الحوار بين جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المتمردون، لتمهيد السبيل لإقامة حكومة أكثر تمثيلا. وكان من المعترف به على نطاق واسع أن الشواغل الأمنية لدى جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية شواغل حقيقية، وأنه لا سبيل إلى إنهاء الحرب إلا بترتيب أو آلية ما تعنى بتلك الشواغل.

إلا أن الوزير لاحظ أيضا افتقار الأطراف على نحو مذهل إلى الإرادة السياسية والتفكير الخلاق للبدء في بناء السلم. وليس ذلك بسبب غياب الضغوط الخارجية وعروض المساعدة الخارجية. فقد زار المنطقة مبعوثون عديدون. وكلفت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية ثلاثة رؤساء بالتوسط. وعقد ١٥ مؤتمرا، كانت تسعة منها على مستوى رؤساء الدول. إلا أن الصراع، بآثاره الجانبية الرهيبة المتعلقة بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية، لا يزال مستمرا. وقد توصل توني لويد بلير، بعد أن التقى بقادة الأطراف الرئيسية في النزاع، إلى أن بإمكانهم وقف الحرب لو أرادوا ذلك حقا.

إن دور المجتمع الدولي، وهذا المجلس، ينبغي أن يتمثل في حملهم على ذلك. ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى وفرادى البلدان يمكنها جميعا، عن طريق علاقاتها الثنائية، أن تقوم بدور. وينطبق ذلك تحديدا على الاتحاد الأوروبي الذي ستفصح الرئاسة الألمانية للاتحاد عن موقفه في وقت لاحق في هذه المناقشة. ونحن جميعا لدينا موارد دبلوماسية وسياسية ومالية يمكن أن تحدث تأثيرا كبيرا بالنسبة للحكومات والشعوب في المنطقة. وهناك مخزونات هائلة من حسن النية إزاء شعوب هذه البلدان التي تمر بمحنة. ونحن بحاجة إلى استخدام تلك الموارد لبناء دافع للسلم والانعاش الاقتصادي فيما بين القادة الإقليميين. ويجب إقناعهم معا بأن استمرار هذه الحرب ليس من مصلحتهم وأن هناك طريقة مختلفة لحل الأمور. ومن المشجع أن هناك توافقا واضحا في الآراء فيما بين الممثلين الذين تكلموا هنا اليوم بشأن الخطوات الواجب اتخاذها، بما في ذلك ما أدلى به وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن ألخص تلك الخطوات. الخطوة الأولى هي إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. وحل ذلك يكمن في الدخول في مفاوضات مباشرة مع المتمردين. فالحل العسكري، كما هو الحال دائما في أماكن أخرى في أفريقيا، وهم لا سبيل إلى تحقيقه. وعلينا أن نستخدم الخبرة الدولية لمساعدة الرئيس كابيلا والشعب الكونغولي على صياغة إطار يمكن فيه حدوث حوار سياسي بناء. فهذا أقل ما يستحقه السكان المدنيون الأبرياء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والبيان الذي أدلت به في هذا الأسبوع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن ضرورة المصالحة الوطنية أمر مشجع. وينبغي تنفيذ النوايا التي أعلن عنها ذلك البيان.

والخطوة الثانية هي سحب القوات الأجنبية. وسيتطلب ذلك عملية تفاوض شاقة ما بين جميع الأطراف، وأفكارا موضوعية مبدعة. والمملكة المتحدة ملتزمة تماما بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ولن نؤيد أي اقتراح بالتقسيم. إلا أن الحقيقة المجردة هي أن جارات جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يكون لديها حافز للانسحاب ما لم يتم وضع آلية ذات مصداقية تقوم بنزع سلاح المجموعات المتمردة، لا سيما القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنترهاموي، على حدود تلك الدول، وكفالة أمن الحدود في المستقبل. ويجب أن نبدأ باستقصاء الترتيبات المحتملة لذلك. ويمكن للأمم المتحدة ودول أعضاء معينة أن تساعد في ذلك، إلا أن المساهمة الحقيقية يجب أن تكون أفريقية وإقليمية.

وتتمثل الخطوة الثالثة في المشاركة الدولية المتسقة للتحفيز على تلك العمليات ورصدها ومواصلتها. ونحن نشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، عن طريق الرئيس تشيلوبا، سعيا للتوسط في هذا الصراع المعقد الآخذ في الاتساع. بيد أن استمرار الأطراف في مقاومة هذه الجهود يبين ضرورة القيام بمساهمات وممارسة نفوذ وضغوط من خارج المنطقة.

وكجزء من هذه العملية، أعرب مجلس الأمن بالفعل عن استعداده للنظر في كيفية المساعدة في تنفيذ وقف لإطلاق النار وتسوية. وتقوم المملكة المتحدة بالفعل، مع عدة شركاء، بالعمل على دراسة إمكانية إنشاء وجود لحفظ السلم. ويجب أن نستمر في تحسين تلك الأفكار وتطويرها وتوفيرها لعملية التفاوض. وما يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام به للتوصل إلى اتفاق ناجح سيمثل عنصرا أساسيا في حدوث ذلك الاتفاق.

والخطوة الرابعة هي وضع إطار لمعالجة المشاكل الأوسع والأعمق في منطقة البحيرات الكبرى. والمملكة المتحدة تؤيد تماما فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالسلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. بيد أن مؤتمرا من هذا القبيل لن ينجح إلا إذا أعد له إعدادا متأنيا والإعداد سيستغرق وقتا. وعلينا أن نشرع في ذلك العمل الآن. وما لم نقم باستكشاف السبل المؤدية إلى زيادة الأمن والاستقرار في المنطقة لن تصبح الدوافع أوضح لإنهاء الصراع الحالي. وينبغي أن تشمل تلك السبل وضع ترتيبات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومن أجل الانتعاش الاقتصادي في المنطقة.

ومن ثم، فإن الخطوة الخامسة، هي الزاوية الاقتصادية. فمع تحسين التفاهم السياسي ووضع ترتيبات أمنية، سيتم جذب الموارد الإنمائية والاستثمارية إلى الداخل. ولهذا من الضروري أن نخطط لمؤتمر إنمائي اقتصادي للبحيرات الكبرى، يجمع معا الشركاء الكبار الذين يقدمون المساعدة الثنائية، والأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي والمؤسسات التمويلية الدولية، سواء كجزء من مؤتمر معني بالسلام والأمن أو بالتوازي معه.

إن ما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات وعبء في كل خطوة من هذه الخطوات سيكون كبيرا. لكن ما من فكرة من هذه الأفكار يمكن حتى أن تبدأ دون تغيير كبير في الإرادة السياسية من جانب الأطراف في هذا الصراع؛ وعلى وجه الخصوص زعماء الدول ذات السيادة في المنطقة الذين يقع مستقبلها بين أيديهم. إنهم هم الذين يجب أن يتخذوا الخطوات لإنهاء هذه الحرب الطائشة. وإذا فعلوا ذلك، فإن مجلس الأمن، والأمم المتحدة الأوسع نطاقا، والمجتمع الدولي سيعملون على تقديم الدعم الفوري. وهذه هي النتيجة التي يجب على الحكومات المشاركة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستخلصها من مناقشة اليوم.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظل مستمر منذ أكثر من نصف عام مسببا شواغل عميقة بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي في مجموعه. ولا تزال الصين، أيضا، تشعر بقلق عميق بشأن التطورات في منطقة البحيرات الكبرى. ومما يثير انزعاجنا العميق الخسائر في الأرواح والممتلكات التي يسببها الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثره الخطير على السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى وأيضا في القارة الأفريقية بأسرها. والصين، باعتبارها صديقا للبلدان والشعوب الأفريقية، تشعر بقلق بالغ لأن الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى ظلت مستمرة منذ وقت طويل.

منذ بداية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصين ترى أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تتوصل إلى وقف لإطلاق النار بأقرب وقت ممكن. وعلى أساس الاحترام الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة أراضيها، ينبغي للأطراف المعنية، أن تجد طريقة فعالة لحل خلافاتها ونزاعاتها ومشاكلها الأخرى عن طريق الحوارات والمفاوضات انطلاقا من المنافع الشاملة التي تعود من السلام والتنمية على افريقيا، والمصالح الأساسية للشعوب الأفريقية وبروح الوحدة الأفريقية والمصالحة الوطنية. وإذا فعلت ذلك فعندئذ فقط يمكن إنهاء الصراعات في وقت مبكر واستعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك علاقات حسن الجوار بين البلدان في المنطقة.

والصين تؤيد الجهود النشطة التي تبذلها بلدان أفريقية ومنظمات إقليمية لضمان التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة الكونغو. وفي الوقت نفسه نعتقد اعتقادا قويا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، أن يستجيب للمطالب والنداءات المشروعة للبلدان الأفريقية، وأن يبدي اهتماما حقيقيا بالمسائل الأفريقية ويتخذ خطوات فعالة في هذا الصدد. وعلى وجه الخصوص، ينبغي له أن يقدم مساعدة سياسية ومالية إلى البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في جهودها لحل مشاكلها، ويؤدي دورا إيجابيا هاما في مساعدة البلدان الأفريقية لتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرع وقت ممكن.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل بوركينا فاصو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تود الدول الأفريقية، التي أتكلم باسمها، أن تعرب أولا عن ارتياحها إذ تراكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن وأن تهنئكم. إن بلدكم، جمهورية الصين الشعبية، ظل يؤيد دائما القضية الأفريقية، خلال العصور المظلمة للكفاح من أجل الاستقلال، في مختلف الهيئات الدولية وحتى في المواجهة الثنائية الاستقطابية، حيث كان دائما إلى جانبنا. لذلك لم يثر دهشتنا أنكم خلال رئاستكم لمجلس الأمن، إذ تواجهون بتصعيد حالة عدم الاستقرار في أفريقيا، تتخذون زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن واحد من الصراعات التي تثير القلق في الوقت الراهن لأفريقيا وللعالم كله.

هذا لا يعني القول أن الأوضاع بين أثيوبيا واريتريا، وفي أنغولا، وسيراليون، والصومال، وجزر القمر وفي أماكن أخرى لا تثير القلق. حاشى أن أقول ذلك. لكن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بسبب طابعه المتعدد الأشكال، والتورط العلني والسري فيه لبلدان من المنطقة، ومخاطره بالنسبة للمتقاتلين - ينطوي على مخاطر جسيمة يمكن أن تلحق آثارها الأذى بالصرح الأفريقي كله.

ولذلك، سيكون واضحا أن مشكلتنا - كيف نجد حلا للصراع - معقدة. واعذروني، سيدي الرئيس، عندما أقول إنها أشبه بلغز صيني صعب. ولأن هذا الوضع لا سبيل إلى الخلاص منه، فمن السهل أن نفهم لماذا لم تؤد اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية ولا جهود بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى التوصل إلى تسوية نهائية.

ربما ترك عقم هذه الجهود انطباعا سيئا بأن أفريقيا راضية عن تلك المأساة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا تفكير هزيل في ضوء جميع النوايا الطيبة لجميع رسل السلام الذين كرسوا ولا يزالون يكرسون أنفسهم من أجل استعادة السلام إلى ذلك البلد.

وهذا السعي الدؤوب من أجل السلام أدى بالرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى توخي مؤتمر قمة خاص، يعقد في أواخر هذا الشهر من أجل

"النظر في جميع المبادرات المطروحة وجهود الوساطة، ولإيجاد الأسباب والدوافع العميقة الجذور لمشكلة الصراعات في أفريقيا، وبقائها وعدم تحقق النجاح النسبي لمحاولات إيجاد طرق ووسائل جعل أعمالنا مثمرة."

وللأسف، إن مؤتمر القمة الخاص هذا أجهض قبل أن يرى النور، لكن ما من شيء سيوقف الجهود المبذولة، سواء في أفريقيا أو من جانب المجتمع الدولي، لإيجاد حل عادل للصراع في الكونغو.

وعلى الصعيد الأفريقي، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية خطوات جديرة بالثناء. وعلى وجه الخصوص، فإن اجتماع القمة الأخير للجهاز المركزي لآليتها لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، الذي عقد يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أكد من جديد المبادئ التوجيهية، الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، التي يمكنها وحدها أن تكفل تسوية دائمة للأزمة الكونغولية.

أولا - لقد فرض على أطراف الصراع احترام المبدأ المقدس الخاص بعدم جواز انتهاك الحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي نقله إلينا الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية في القرار ألف حاء زاي/١٦ (١) المتخذ في القاهرة في ١٩٦٤. إن عدم احترام الحدود في أفريقيا من شأنه أن يفتح الباب أمام الكثير من المشاكل التي تترتب عليها نزاعات لا نهاية لها. وهذا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضروري بشكل خاص بسبب حجم البلد - ٠٠٠ ٣٤٥ ٢ كيلو متر مربع - وعدم تماثل شعوبها يمكن أن يكون مصدرا للتطرف القومي والمطالبة بالانفصال. لذلك فإن منظمة الوحدة الأفريقية تذكر بأن هذه نقطة أساسية لا يمكن التشكيك فيها إلا إذا كان هناك اتفاق ضمني بين الدول نفسها على القيام بذلك.

وهناك حقيقة أخرى لها أهمية قصوى هي أن رؤساء الدول الأفريقية يؤكدون من جديد تأييدهم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها السلطة الشرعية التي تمثل الشعب الكونغولي بأسره. وبالتالي يطالبون المتمردين بوضع أسلحتهم جانبا بغية تشجيع البدء في محادثات مع الحكومة. وهم يخاطبون، عن طريق هذا النداء، كل أطراف الصراع.

غير أن منظمة الوحدة الافريقية تأخذ في اعتبارها متطلبا آخر في ميثاقها، وهو أنه يجب تسوية كل النزاعات الأفريقية بالسبل السلمية، وبعبارة أخرى، ينبغي للمفاوضات أن تتغلب دائما. ولهذا، يجب على مختلف الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يدللوا على إرادتهم السياسية على نحو ملموس. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرى أن هناك تطورا إيجابيا. إذ يبدو أن السلطة الكونغولية قد سلمت بالواقع الذي لا مفر منه، والذي لم تثق منذ زمن طويل في حدوثه، وهو أنه لا يمكن فتح طريق المصالحة الوطنية الحقيقية إلا عن طريق المناقشة مع المعارضة المسلحة. ولهذا يبدو أنه لا المبدأ ولا موضوع المكان سيشكل عائقا في سبيل الحوار بين الكونغوليين في المستقبل.

ولهذا نناشد جميع الأطراف التحلي بالحكمة والروح الوطنية والإرادة السياسية وأن تضع السلاح جانبا وأن تعزز التوصل إلى اتفاق وطني حقيقي. فمن الواضح أنه لكي يصلح هذا السلام المخلص، يجب أن يكون متأصلا في القيم الديمقراطية المتمثلة في الحرية، واحترام حقوق الإنسان، والتسامح، وغيرها. ونعتقد أن هذه هي الاعتبارات الأساسية التي يمكن أن تساعد على تحديد قاعدة تفاهم تجلب الهدوء إلى هذه الحالة.

كذلك فإن المسألة تنصب بشكل متزايد على قوة تدخل - قوة لحفظ السلام - وعلى مؤتمر دولي معني بالبحيرات الكبرى. وأي حل سلمي لانتشالنا من هذا المأزق لا بد أن يحظى بدعم البلدان الأفريقية. ومن هذا المنطلق، يجب أن نوضح أنه لا خلاف بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية حول المسألة الكونغولية. فإجراءاتهما على العكس من ذلك، يكمل بعضها البعض الآخر. وكيف يكون الأمر على خلاف ذلك في ضوء مثلهما الأعلى المشترك، وهو تشجيع السعي لإرساء السلام؟ لقد أظهرت منظمة الوحدة الافريقية في مناسبات عديدة خبرة في مجال تسوية الصراعات. ولا يسعنا لإثبات ذلك إلا أن ننظر إلى المنهج الذي اقترحته لحسم النزاع بين إثيوبيا وأريتريا والذي اعترف مجلس الأمن بأهميته في القرارات التي اتخذها مؤخرا. والعقبة الوحيدة التي تثبط جهودها هي النقص الخطير في الوسائل السوقية.

ونتوقع أن تساعد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم هذه القدرات.

ونود من خلال هذه المناقشة، إلى جانب جهود منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أن نتوصل إلى مقترحات ملموسة ترسي السلام، الذي طال انتظاره، في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحقيق الرفاه الأكبر للشعب الكونغولي لأن مصيره بالذات يتعرض للخطر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل بوركينا فاصو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد كاستروب (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، تضم صوتها إلى هذا البيان.

يشعر الاتحاد الأوروبي بانشغال شديد إزاء الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تصاعدت إلى حرب إقليمية واسعة النطاق. ونظرا لوجود مجموعة من التحالفات الاستراتيجية المعقدة، فإن سلسلة من الصراعات التي لم يسبق أن ارتبط بعضها بالبعض الآخر قد امتزجت في منطقة البحيرات الكبرى لتشكل أزمة واحدة ضخمة حولت جمهورية الكونغو الديمقراطية وأجزاء من أراضي البلدان المجاورة إلى ساحة قتال. وقد نتج عن هذه الأزمة معاناة بشرية هائلة، وزادت بدرجة ضخمة من الأعداد المرتفعة أصلا من اللاجئين والمشردين في هذه المنطقة، وهي تدمر تدريجيا القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لبلدان حوض الكونغو ومنطقة البحيرات الكبرى.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن الأسباب الأصلية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة. ومع ذلك، يراودنا خالص الأمل في أن تتجنب مناقشات اليوم الخوض في الاتهامات المتبادلة بين الأطراف المعنية، بل أن تسهم، بدلا من ذلك، في وضع نهج يتطلع إلى الأمام ويهتم بالحلول والنتائج.

والاتحاد الأوروبي يكرر دعمه لمبدأي السلامة الإقليمية واحترام سيادة وأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها. وفي هذا الصدد، يوافق الاتحاد الأوروبي على بيان رئيس مجلس الأمن في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ويؤكد الالتزام باحترام السلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي، والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأخرى في المنطقة، بما فيها الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأي شكل آخر لا يتمشى مع مقاصد الأمم المتحدة. ويؤكد من جديد أيضا على الحاجة إلى أن تمتنع كل الدول عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وفقا لميثاق الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي يطالب جميع الدول بقوة أن تتقيد بهذه المبادئ. وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بالانشغال إزاء كون العديد من بلدان المنطقة قد تورطت تورطا لا يؤد إلى الاستقرار المنشود، بل إنه أدى إلى تصعيد خطير يهدد الآن استقرار المنطقة برمتها.

والاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد أنه لا يمكن حسم الصراع الحالي إلا من خلال تسوية على اساس تفاوضي بين جميع الأطراف المعنية بغية التوصل إلى حل سياسي عاجل للصراع، يؤدي إلى سحب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويسمح لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من بلدان المنطقة بإرساء السلام والاستقرار والديمقراطية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على أن من الهام للغاية أن تُظهر كل الأطراف المتحاربة في الصراع استعدادها غير المشروط، من خلال اتخاذ خطوات ملموسة، للتعجيل بعملية السلام هذه. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي باستعداد الرئيس كابيلا للدخول في مفاوضات مع كل أطراف الصراع، بما فيها حركة المتمردين، ويشجعه على إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن. والاتحاد الأوروبي يحث أيضا جميع الأطراف المشتركة في الصراع، أي كلا من حركة المتمردين والأطراف الخارجية، على الاشتراك، بأسلوب بناء، في الجهود الجارية لإرساء السلام.

ويطالب الاتحاد الأوروبي بإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن بين أطراف الصراع المتحاربة

وتطبيقه فورا. ويؤكد على الحاجة إلى عملية سياسية تنفذ فورا وتستند إلى عنصرين - أولا، تتصدى لمشاكل الأمن الإقليمي بإيجاد آلية تستجيب للشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة، وثانيا، تتصدى للحالة الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال البدء بحوار سياسي يضم جميع الأطراف بهدف إنشاء مجتمع ديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، يؤكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى عملية تفاوضية مستمرة تضم جميع الأطراف بصيغة تسمح بالمشاركة النشطة لجميع القوى الرئيسية المؤثرة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه لعقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، من شأنه أن يساعد في تعضيد اتفاق للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضمان الاستقرار في بلدان المنطقة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا على ضرورة التصدي لمسألة انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بالسلع الأساسية في المنطقة الذي يذكي هذا الانتشار. كما أن الحاجة إلى إعادة اندماج الجنود المتضررين وغيرهم من المحاربين في المجتمع المدني يجب أن تعالج أيضا.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مبادرات السلام الإقليمية التي اضطلع بها ثلاثي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بقيادة رئيس جمهورية زامبيا وتأييد رئيس جمهورية موزامبيق ورئيس جمهورية تنزانيا، وتأييد منظمة الوحدة الأفريقية أيضا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بمزيد من المشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تنسيق وتوحيد مختلف جهود السلام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود السلام الإقليمية، من جملة أمور أخرى، من خلال مساعدة المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد ألاو ايبلو. والاتحاد الأوروبي سيكون على استعداد للنظر في برنامج لإعادة التأهيل لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة تحقيق وقف فعال للأعمال القتالية وتحقيق تقدم داخلي بشأن السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ويكرر الاتحاد الأوروبي من جديد أنه قد يجد صعوبة متزايدة في مواصلة الاحتفاظ بالمستوى الحالي للمساعدة المبنية على الميزانية المالية للبلدان المتورطة في هذا الصراع إذا استمرت في الخيار العسكري. وبطبيعة الحال، إن الاعتبارات في هذا الصدد لن تؤثر على المساعدة الإنسانية المحضة.

ونرحب بإعلان رئيس مجلس الأمن، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي أعرب فيه عن استعداد المجلس للنظر، في ضوء الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي للصراع، في اضطلاع الأمم المتحدة بمشاركة نشطة من أجل المساعدة في تنفيذ اتفاق فعال لوقف إطلاق النار والنظر في عملية يتفق عليها من أجل التسوية السلمية للصراع. ويقف الاتحاد الأوروبي أيضا على أهبة الاستعداد لتأييد الجهود التي يمكن أن تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل المساعدة في تطبيق اتفاق لوقف إطلاق النار.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة أعمال العنف التي ترتكب ضد السكان المدنيين منذ بدء الأزمة ويطالب بإجراء عملية تحقيق مستقلة في الإدعاءات بانتهاكات كبيرة كحقوق الإنسان التي يقال إن جميع أطراف الصراع ارتكبتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي عن عميق قلقه إزاء التقارير الأخيرة عن ارتكاب مذابح جماعية جديدة في منطقة كيفو.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ حيال أعمال الخطف والقتل الوحشي التي ذهب ضحيتها ثمانية سواح ووصي حدائق في أوغندا، ومن الواضح أن دوافع سياسية كانت وراء أعمال القتل تلك. ويتوقع الاتحاد الأوروبي من سلطات جميع البلدان المعنية أن تبذل قصارى ما تستطيع لإلقاء القبض على مرتكبي الجرائم وتقديمهم للعدالة، ومنع وقوع أحداث مماثلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بزيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة، السيد غاريتون، ويأمل أن تساعد هذه الزيارة في تعزيز التقدم في مجال النهوض بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب أيضا بالعمل الذي يضطلع به المكتب الميداني لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويؤيد تعزيزه.

ويدعو الاتحاد الأوروبي بقوة أطراف الصراع إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني والامتناع عن التحريض على الكراهية العرقية. ويطالب جميع الأطراف أن تضمن أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني وحرية وصولهم دونما عائق إلى السكان المدنيين المتضررين الذين هم في أمس الحاجة. ويدين الاتحاد

الأوروبي بقوة تجنيد واستخدام الأطفال الجنود وغيرهم من المحاربين، ويحث جميع الأطراف على الكف عن هذه الممارسة. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا جميع الأطراف على الامتناع عن زرع الألغام الأرضية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتأكيدات الأطراف بأنها ستسمح بفترة راحة من القتال يطلق عليها "أيام السكينة"، في وقت لاحق من هذا العام، وستكون ثمة حاجة لهذه الفترة لفسح المجال أمام منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لكي تقوما بحملة تطعيم ضد شلل الأطفال لما يقرب من ١٠ ملايين طفل كونغولي هم في أشد الحاجة إليها. ولقد تشجعنا بهذا التطور ويحدونا أمل وطيد بأن تفي الأطراف بالتزاماتها. وأود أن أنهي بياني بعبارات إيجابية بقدر أكبر بأن أناشد مرة أخرى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة المتمردين والأطراف الفاعلة الخارجية الدخول على الفور في مفاوضات جادة وبناءة للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع. وأخيرا، يؤكد الاتحاد الأوروبي في هذه المناسبة على الحاجة إلى عملية مستمرة للمصالحة الوطنية الحقيقية وإقامة الديمقراطية في جميع دول المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أنوه تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٣.